

موازنة أبي حيّان التصريفية في (التذيل والتكميل) بين كتاب التسهيل  
لابن مالك وكتابه: شرح الكافية وإيجاز التعريف

سارة بنت عبد الله بن عبد العزيز الصبيح  
أستاذ النحو والصرف المشارك في قسم اللغة العربية كلية التربية - جامعة  
المجمعة



# موازنة أبي حيان التصريفية في (التذيل والتكميل) بين كتاب التسهيل لابن مالك وكتابه: شرح الكافية وإيجاز التعريف

سارة بنت عبد الله بن عبد العزيز الصبيح

أستاذ النحو والصرف المشارك في قسم اللغة العربية كلية التربية – جامعة المجمعة  
s.alsabeeh@mu.edu.sa

تاريخ تقديم البحث: ١٤٤٦/٧/٢١ هـ تاريخ قبول البحث: ١٤٤٦/٨/٢٦ هـ

## ملخص الدراسة:

يسعى هذا البحث إلى تسليط الضوء على الموازنات الصرفية التي وردت في كلام أبي حيان، والتي وازن فيها بين كتاب التسهيل لابن مالك وكتابه (شرح الكافية وإيجاز التعريف) ويتبين من هذه الموازنات نباهة أبي حيان وفكره النقدي، وقد تنوعت الموازنات التي عقدها أبو حيان، فأحياناً يصرح بوجود تناقض في أقوال ابن مالك، وتارة يرجح عبارة على أخرى، أو يستحسن عبارة في أحد كتبه فيحكم بجودتها، وفي بعض منها يستدرك على ابن مالك. ومن أهم النتائج التي توصلت إليها: أنّ النسخ المتعددة من شرح الكافية الشافية، ونسخ التسهيل كانت سبباً من أسباب ظهور الاختلاف بين نصوص ابن مالك. وتبين - أيضاً - أنّ ابن مالك كان يعرض الرأي بأساليب متنوعة في التعبير مع الحفاظ على المضمون. ويتضح أنّ أبا حيان كان نموذجاً للعالم الناقد، الذي لم يقتصر على نقل الآراء والتسليم بها؛ بل وظّف علمه الواسع في تحليل آراء ابن مالك، ونقدها والاستدراك عليه.

الكلمات المفتاحية: نحو - صرف - ابن مالك - أبو حيان.

# **The Morphological Comparison by Abī ḥyyān in al-Tadhyīl wa-al-takmīl between Ibn Malik's al-Tas'hīl li- and his two books: sharḥ al-Kāfiyah w' yjāz al-ta'rīf**

**Sarah Abdullah Abdul Aziz Al-Sabih**

**Associate Professor at the Department of Arabic [Author's Language -Majmaah University**

## **Abstract:**

This research aims to highlight the morphological comparisons found in the works of Abī ḥyyān, in which he examined the differences between Ibn Malik's al-Tas'hīl and his two books (Sharḥ al-Kāfiyah and 'yjāz al-ta'rīf). These comparisons reveal Abī ḥyyān's keen intellect. His analyses varied: at times, he pointed out contradictions in Ibn Malik's statements; at other times, he favored one expression over another, praised a particular phrasing in one of his works, or provided critical remarks on Ibn Malik's views.

One of the key findings of this study is that the existence of multiple versions of Sharḥ Al-Kafiyah Al-Shafiyah and At-Tashil contributed to variations in Ibn Malik's texts. It also became evident that Ibn Malik expressed his ideas using different linguistic styles while maintaining the same underlying meaning. Furthermore, Abī ḥyyān emerges as a model of a critical scholar who did not merely transmit and accept views unquestioningly; rather, he employed his vast knowledge to analyze and evaluate Ibn Malik's opinions

**keywords:** Syntax – Morphology – Ibn Malik – Abī ḥyyān

## المقدمة

الحمد لله أولاً وآخرًا، وظاهرًا وباطنًا، والصلاة والسلام على سيد الأنام، نبينا محمد وعلى آله وصحبه الكرام، أما بعد:

يُعَدُّ علم الصرف من أبرز العلوم اللغوية التي اهتم بها العلماء قديمًا وحديثًا؛ نظرًا لدوره المحوري في فهم اللغة العربية وإقامة قواعدها على أسس علمية دقيقة. وفي تراثنا الصرفي مناقشات وتحليلات ثرية بالفوائد التي لا يستغني عنها الباحثون في علم الصرف، ومن بين العلماء الذين تركوا بصمة واضحة في هذا المجال، يبرز ابن مالك بمؤلفات أصبحت مرجعًا للأجيال، وأبو حيان الأندلسي الذي تميَّز بنقده وتحليله المستفيض للآراء النحوية والصرفية، سواء كانت من ابن مالك أم من غيره.

أولى أبو حيان الأندلسي آراء ابن مالك وكتبه اهتمامًا خاصًا، فكان شارحًا لأهم كتبه، فقد شرح ألفيته في كتاب سمّاه (منهج السالك في الكلام على ألفية ابن مالك)، ثم شرح آخر مؤلفاته النحوية، وهو كتاب (التسهيل) الذي شرحه في كتاب أسماه (التذيل والتكميل في شرح التسهيل)، وفي هذا الشرح الذي يعد موسوعة نحوية وصرفية لم يكتفِ بشرح نصّ التسهيل فحسب؛ بل كان من ضمن ما اهتم به أنه وازن بعض نصوص ابن مالك في التسهيل بنصوص له في كتبه الأخرى.

ويهدف هذا البحث إلى تسليط الضوء على موازنة أبي حيان الناقد في التذيل والتكميل بين آراء ابن مالك الصرفية الماثورة في أهم كتبه، وبيان أن هذه الموازنة ترفد الفكر الصرفي بمناقشة ثريّة. فهذا البحث يسعى إلى تقديم

إضافة علمية تسهم في إضاءة جوانب مهمة لتراث هذين العالمين الكبيرين، وهذا ما يُكسب هذا البحث أهميته، وكان هذا ما دفعني لبحث هذا الموضوع وبخاصة أنني لم أقف على دراسة تناولت هذه الموازنات الصرفية.

### الدراسات السابقة:

لم أجد دراسة أفردت هذا الموضوع بالدراسة، وكان هذا من البواعث على اختياره كما ذكرت؛ ولكن توجد بعض الدراسات التي لها صلة بهذا الموضوع، وهي:

- التبصرة والتذكير في تعدد رأي ابن مالك في جموع التكسير، أحمد محمد القرشي، الناشر: غير محدد، ط ١.

- تطور فكر ابن مالك الصرفي في باب الإعلال والإبدال، أحمد محمد القرشي، مجلة جامعة أم القرى لعلوم الشريعة واللغة العربية وآدابها، ج ١٧، ع ٣٢، ذو الحجة ١٤٢٥ هـ.

وهذان البحثان يلتقيان من حيث المبدأ مع الأساس الذي قام عليه هذا البحث، فقد نجد فيهما شيئاً من موازنة أبي حيان بين أقوال ابن مالك في كتبه المختلفة بما يخدم إظهار تطور الفكر الصرفي لابن مالك؛ ولكن بحثي هذا يختلف عنهما في أنه يتناول موازنات أبي حيان بين نصّ التسهيل ونصّ شرح الكافية الشافية من جهة، وبين نص التسهيل ونص إيجاز التعريف من جهة أخرى، وهذه الموازنات قد تكون في العبارات وهو الأمر الذي لا نجده في الباحثين، والبحثان اقتصرتا على أبواب محددة، أما هذا البحث فهو أشمل؛ لأنه يتناول الموازنات الصرفية في التذييل والتكميل بكامله.

-تعارض آراء ابن مالك في الألفية والتسهيل وشرحه، بدر بن محمد بن عباد الجابري، مجلة الدراسات اللغوية، (مج ١١، ع ٤)، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، ٢٠٠٩م.

وهذه الدراسة لا تتلاقى مع هذا البحث، فهي تتناول الأبواب النحوية، ولم تتناول الأبواب الصرفية.

-تعدد آراء ابن مالك في المسألة الواحدة بين كتابه سبك المنظوم وفك المختوم ومؤلفاته الأخرى: جمعًا ودراسة، مديحه محمد محمود، حولية كلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنات بالزقازيق، (٦٤، ج ٢) جامعة الأزهر ٢٠١٦م.

وهذه الدراسة لا تتلاقى مع هذا البحث، فهي تتناول أيضًا الأبواب النحوية، ولم تتناول الأبواب الصرفية.

-تباين آراء ابن مالك في سبك المنظوم وفك المختوم عنها في كتبه الأخرى، مختار عبد الحميد يماني، حولية كلية اللغة العربية بجزيرة، (٢١٤، ج ٦)، جامعة الأزهر، ٢٠١٧م.

وهذه الدراسة تتلاقى مع هذا البحث من حيث المبدأ في الاختلاف في آراء ابن مالك، مع تركيزها على الآراء التي وردت في سبك المنظوم، أما هذا البحث فهو يهتم بالمسائل التي وازن فيها أبو حيان بين نصّ التسهيل ونصّ آخر لابن مالك في كتابيه (شرح الكافية الشافية، وإيجاز التعريف في علم التصريف).

-موازنة الشاطبي في (المقاصد الشافية) بين كتابي ابن مالك (الألفية والتسهيل): دراسة تحليلية نقدية، عبد العزيز سليمان الملحم، رسالة دكتوراة، جامعة الملك عبد العزيز، ١٤٤١هـ.

وهذه الرسالة العلمية تتلاقى مع هذا البحث في أنها موازنة بين كتابين لابن مالك، وتختلف عنه في أنّ الموازنة في شرح الشاطبي للألفية، وتوازن بين الألفية وكتاب التسهيل، أما هذا البحث فهو في شرح أبي حيان للتسهيل، وموازناته بين نصّ التسهيل وشرح الكافية الشافية، وبين التسهيل وإيجاز التعريف في علم التصريف.

-اختلاف آراء ابن مالك من خلال كتابه سبك المنظوم وفك المختوم وكتابه تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، عبد العزيز فرج المريعي، مجلة المعرفة، ليبيا: جامعة بني وليد، ٢٠٢٢م.

وهذه الدراسة أيضًا لا تتلاقى مع هذا البحث، فهي لا تتناول آراء ابن مالك في الأبواب الصرفية.

### مباحث الدراسة:

تكوّن هذا البحث من مقدمة، وتمهيد، ومبحثين، ويليهما الخاتمة، والمصادر، والمراجع.

أما المقدمة فذكرت فيها أهمية الموضوع وسبب اختياره، والدراسات السابقة، وخطته.

وأما التمهيد فتناولت فيه الحديث عن كتاب التذيل والتكميل وعن مصنفات ابن مالك التي وازن أبو حيان بين نصوصها.



وأما المبحث الأول فتناولت فيه مسائل الموازنة، وقد اقتصرَت الدراسة على المسائل الصرفية، وعددها ثلاث عشرة موازنة، ورتبتها وفقًا لترتيبها في كتاب التذييل والتكميل.

وأما المبحث الثاني فتناولت فيه جهود أبي حيان في الموازنات. وأما الخاتمة فذكرت فيها أهم النتائج. ثم ذيلت البحث بقائمة المصادر والمراجع.

### النهج المتبع في دراسة المسائل:

سيكون منهجي في دراسة الموازنات على النحو الآتي:

- ١- وضع عنوان للموازنة.
- ٢- مدخل للموازنة.
- ٣- إيراد نصّ التسهيل.
- ٤- إيراد نصّ أبي حيان الأندلسي في كتاب التذييل والتكميل.
- ٥- دراسة كلام أبي حيان دراسة تحليلية، وذلك بالنظر في رأيه ورأي ابن مالك في التسهيل وكتبه الأخرى، وآراء شراح التسهيل، والنحويين.
- ٦- الترجيح.

وأسأل الله - تعالى - التوفيق والسداد.

**التمهيد: كتاب التذييل والتكميل ومصنفات ابن مالك الموازن بين**

**نصوصها.**

قبل الحديث عن كتاب التذييل والتكميل أقدم ترجمةً مختصرةً لأبي حيان الأندلسي، وهو محمد بن يوسف بن علي الغرناطي، وُلد في عام ستمائة وأربع

وخمسين بعد الهجرة، وتوفي سنة سبعمائة وخمس وأربعين بعد الهجرة، عن عمر يناهز التسعين عامًا<sup>(١)</sup>. كان عالمًا بارعًا في العربية، تأثر بالناحويين الذين سبقوه وبخاصة ابن مالك، فاهتم بدراسة مؤلفاته وشرحها، فشرح ألفيته، وشرح كتابه (تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد) شرحًا موسعًا؛ لما تميّز به كتاب التسهيل، فأبو حيان يصفه أنه أبدع ما صُنّف في النحو والصرف؛ لكنه يحتاج للشرح لما فيه من الإيجاز، فأقبل عليه أبو حيان شارحًا، وفي شرحه عرض الآراء المختلفة، وناقش آراء ابن مالك بموضوعية، ووازن بين آرائه في كتابه التسهيل وكتبه الأخرى، وهو ما يدل على سعة علم أبي حيان وإحاطته، وتتبعه آراء ابن مالك، وجرأته في الرد والاعتراض<sup>(٢)</sup>.

يعد كتاب (التذيل والتكميل في شرح التسهيل) مرجعًا أصيلًا في النحو والصرف، أفاد منه مَنْ جاء بعده، وأفاد منه كثير في الدراسات الحديثة، فقد عرض أبو حيان موضوعات كتاب التسهيل ومثنته بأسلوب سهل وواضح؛ ليصل إلى تقرير القواعد بسهولة. ولم يمنعه ذلك من تتبع آراء ابن مالك في مصنفاته الأخرى موازنًا بينها وبين نصّ التسهيل، وهذه الموازنات زادت من أهمية شرحه، ومما يؤكد ذلك الدراسات الحديثة التي تتناول آراء ابن مالك واختلافها في مصنفاته<sup>(٣)</sup>.

---

(١) البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة ص ٢٥٠.

(٢) كتاب التذيل والتكميل في شرح التسهيل ص ١٦٣، ١٦٤.

(٣) ينظر الدراسات السابقة في المقدمة.

وقد عقد أبو حيان موازناتٍ في كتابه التذييل والتكميل بين بعض النصوص من كتاب (تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد) لابن مالك، وما يقابلها في المضمون من نصوصٍ من كتابه (شرح الكافية الشافية)، أو من كتابه (إيجاز التعريف في علم التصريف).

وابنُ مالكٍ غنيٌّ عن التعريف فهو محمد بن عبد الله، الطائي الجياني، أبو عبد الله، جمال الدين (ت ٦٧٢هـ) من أبرز علماء النحو والصرف المتأخرين، ومن أكثرهم تأثيرًا في الدرس النحوي.

ويُعدّ كتاب (تسهيل الفوائد) من أبرز الكتب النحوية التي ألفها ابن مالك، وهو آخر مصنفاته التي أتمها. وقد جاء هذا المتن اللغوي الموجز ليكون مرجعًا شاملاً في النحو والصرف، فقد أراد به ابنُ مالكٍ استيفاءَ أصول النحو والصرف وأبوابهما، وهذا ما قاله في مقدمة كتابه<sup>(١)</sup>.

فقد جمع فيه ابنُ مالكٍ خلاصةَ آرائه النحوية والصرفية، ومع كونه متنًا موجزًا فقد ضمنه مسائل نحوية وصرفية دقيقة، وهذا ما جعله محل عناية العلماء والدارسين.

وقد قسّم ابنُ مالكٍ كتابَ التسهيل إلى ثمانين بابًا؛ منها خمسة وسبعون بابًا في النحو، وخمسة أبواب في الصرف، مُقدِّمًا الأبواب النحوية على الأبواب الصرفية.

---

(١) تسهيل الفوائد ٢/٢.

نال كتاب التسهيل شهرةً واسعة، وكان موضع إشادة العلماء، فقال عنه أبو حيان الأندلسي: «خير الكتب النحوية المتقدمة كتاب سيوييه، وأحسن ما وضعه المتأخرون كتاب التسهيل لابن مالك»<sup>(١)</sup>.

ونظرًا لأهمية التسهيل وقيّمته العلمية، فقد لقي اهتمامًا واسعًا من العلماء، فظهر له عددٌ كبيرٌ من الشروح، اختلف في عددها، ومن أشهر هذه الشروح: شرح أبي حيان الأندلسي وهو من أوفى الشروح وأوسعها<sup>(٢)</sup>.

أما كتاب (شرح الكافية الشافية) لابن مالك فهو شرح لمنظومته (الكافية الشافية)، وهي منظومة طويلة في النحو والصرف، بلغ عدد أبياتها قرابة ثلاثة آلاف بيت، استوعب فيها المسائل النحوية والصرفية بأسلوب نظمي متقن، استوعب فيها كل ما سمعه وشرحها<sup>(٣)</sup>؛ داعمًا الآراء المختلفة بالأمثلة والشواهد.

وبعدُ كتاب شرح الكافية مصدرًا مهمًا لشُراح الخلاصة الألفية؛ حيثُ استفادوا من تفصيلاته النحوية والصرفية، ونقلوا عنه في شروحهم. فالخلاصة التي اشتهرت باسم (ألفية ابن مالك) كانت مُختصرًا لمنظومته الكبرى (الكافية الشافية)؛ ولذلك يعدّ شرح الكافية أحد أهم كتب النحو والصرف، ومرجعًا أساسيًا لدراستهما.

---

(١) المدارس النحوية ص ٣٢٠.

(٢) من التسهيل إلى التذييل ص ٧١٣.

(٣) نشأة النحو ص ٢٠٧.

قال تاج الدين ابن مكتوم عن هذا الشرح<sup>(١)</sup>:

وكافية مشروحة أصبحت تفي ... لعمرى بالعلمين فيها تسهلاً  
أما كتاب (إيجاز التعريف في علم التصريف) لابن مالك فيُعدّ من أبرز  
الكتب الصرفية، وقد ألفه ليتشرف بخدمة السلطان الملك الناصر صلاح الدين  
يوسف بن العزيز الأيوبي، فقد أهده تأليف هذا الكتاب<sup>(٢)</sup>.  
وقد جمع فيه ابنُ مالك معظمَ الموضوعاتِ الصرفية، مثل: الأبنية الصرفية،  
وتصريف الأفعال والأسماء، والميزان الصرفي، والقلب، والإعلال، والإبدال.  
وقد عرضَ ابنُ مالك هذه الموضوعاتِ بأسلوب واضح ومباشر، وقسّم  
ابنُ مالك كتابه إلى ستين فصلاً، تناول فيها أبواب التصريف المختلفة بأسلوب  
يسير ودقيق.

وحرص ابنُ مالك على الاستعانة بالأمثلة والشواهد المختلفة، وهو أمر  
يوضح القاعدة ويثبتها.

ومما نقل تاج الدين ابن مكتوم عن هذا الكتاب<sup>(٣)</sup> قول بعضهم:  
وَعَرَّفَ بالتَّعْرِيفِ فِي الصَّرْفِ إِنَّهُ      إِمَامَ عَدَا فِي كُلِّ فَضْلٍ مَفْصَلًا  
وَفِي شَرْحِ ذَا التَّعْرِيفِ فَصَّلَ كُلَّ مَا      أَتَى مُجْمَلًا فِيهِ وَبَيَّنَّ مُشْكَلًا  
والبيت الثاني يدل على أنَّ ابنَ مالكٍ شرحَ إيجازَ التعريف شرحًا مفصلاً.

(١) بغية الوعاة ١ / ١٣١.

(٢) ينظر إيجاز التعريف مقدمة التحقيق ص ٣١.

(٣) بغية الوعاة ١ / ١٣١.

## المبحث الأول: الموازنات.

الموازنة الأولى: بين ما في التسهيل وشرح الكافية من اختلاف في (مشيخاء).

أوزان ألف التأنيث الممدودة هي أوزان سماعية محضة، بعضها نادر متفرق في المظان اللغوية، وبعضها شائع مشهور يُعرف بمجرد سماع صيغته، ومن أوزانها: وزن (مفعلاء) بفتح فسكون، فكسر نحو: مَشِيخاء، وقد تناول ابن مالك ذلك في التسهيل، فقال: «وتعرف الممدودة بوزن.... وميشوخاء ومَشِيخاء ومرعزاء»<sup>(١)</sup>.

وقد وزن أبو حيان في شرحه بين قول ابن مالك في التسهيل وقوله في شرح الكافية الشافية، فقال: "ومَشِيخاء ما كان على وزن (مفعلاء) فألفه للتأنيث، وهو قليل، قالوا: مرعزاء، ومَشِيخاء، ووجدته في: (شرح الكافية الشافية) بالجيم، وفسره بالاختلاط من قوله تعالى: ﴿مِنْ نُطْقَةٍ أَمْسَاجٍ﴾<sup>(٢)</sup>، فعلى هذا لا يكون وزنه (مفعلاء) بل (فعيلاء)، وتكون الميم أصلية، ولا يكون إذ ذاك من الأوزان المختصة بالألف الممدودة"<sup>(٣)</sup>.

يلحظ أبو حيان أنّ بين النصين اختلافًا، فابن مالك في (التسهيل) ذهب إلى أنّ (مَشِيخاء) على وزن (مفعلاء) وهو من أوزان ألف التأنيث الممدودة؛

(١) تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد ص ٢٥٦.

(٢) الإنسان: ٢.

(٣) التذييل والتكميل ١٧/٦٦.

لكنّه في (شرح الكافية الشافية) لم يقل: مشيخاء، بالخاء؛ وإنما جعلها جيماً،  
وكونها جيماً يُغيّر وزنها، ولا تكون من الأوزان المختصة بالألف الممدودة.

### التحليل والنقد:

يظهر من كلام أبي حيّان أنّه يرى أنّ ابن مالك لم يُوفّق في المثال الذي  
اختاره في شرحه الكافية الشافية (مشيخاء) فوزنه ليس من الأوزان المختصة  
بالألف الممدودة، فالميم فيه أصلية؛ وهو على وزن (فَعِيلَاء)، وهذا الوزن من  
الأوزان المشتركة للألف المقصورة والممدودة، وما نسبته أبو حيان إلى ابن مالك  
في (التذيل) من أنّه قاله في (الكافية الشافية)، نسبته إليه -أيضاً- في (ارتشاف  
الضرب)<sup>(١)</sup>.

وتبعه بعضُ شُرّاح التسهيل؛ فنسبوه إلى ابن مالك؛ كالمرادي<sup>(٢)</sup>، وابن  
عقيل<sup>(٣)</sup>، وأبي عبد الله السلسيلي<sup>(٤)</sup>، أما ابن هانئ فلم يوازن بينهما<sup>(٥)</sup>، وذكر  
ناظر الجيش مشيخاء ووزنه مَفْعِلَاء، ثم أضاف القول الذي نسبته أبو حيان إلى  
ابن مالك، دون أن ينفيه<sup>(٦)</sup>: ((وأما (مشيخاء) فوزنه مفعلاء، وهو قليل وذكره  
المصنف في شرح الكافية؛ لكن قال الشيخ: ووجدته في (شرح الكافية) بالجيم،  
وفسّره بالاختلاط)).

(١) ارتشاف الضرب من لسان العرب ٢ / ٦٤٩.

(٢) شرح تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد ٢ / ٦٩٣.

(٣) المساعد على تسهيل الفوائد ٣ / ٣٢٢.

(٤) شفاء العليل في إيضاح التسهيل ص ١٠٠٦، ١٠٠٧.

(٥) إيضاح المسالك في شرح تسهيل ابن مالك ١ / ٧٣٥، ٧٣٦.

(٦) تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد ٩ / ٤٦٣٧.

وبالرجوع إلى (الكافية الشافية) لم أقف على ذلك القول المنسوب إلى ابن مالك؛ وإنما قال في (شرح الكافية الشافية): «وب(مفعلاء) إلى (مشيحاء) وهو الاختلاط»<sup>(١)</sup>، وفي طبعة أخرى: «وب(مفعلاء) إلى (مشيحاء) وهو الاختلاط»<sup>(٢)</sup>.

وذكر محقق شرح التسهيل للسمين الحلبي أنه قال في (شرح الكافية الشافية): "مشيحاء"<sup>(٣)</sup>، ووقفْتُ على النسخة التي رجع إليها فوجدتها ذات الطبعة التي بين يدي وتظهر فيها (مشيحاء)، واطلعتُ على نسخة من مخطوطة لشرح الكافية لم يعتمد عليها محققو الشافية - وهي نسخة من أواخر القرن السابع الهجري - يقول: «وب(مفعلاء) إلى (مشيحاء) وهو الاختلاط»<sup>(٤)</sup>، ولم أقف على نصِّ لابن مالكٍ في كتبه يذكر من موزونات الممدودة (مشيحاء)<sup>(٥)</sup>، ولم يُمثَلْ له في أبيات الخلاصة الألفية<sup>(٦)</sup>، وذكر (مشيحاء) في شرح عمدة الحافظ<sup>(٧)</sup>.

(١) شرح الكافية الشافية ٤ / ١٧٥٤.

(٢) الطبعة التي حققها علي معوض وعادل عبد الموجود، بيروت: دار الكتب العلمية، ٢٠٠٠م، ٢/ ٢٢٧.

(٣) إيضاح السبيل إلى شرح التسهيل ص ١٠٥٤.

(٤) شرح الكافية الشافية، ابن مالك، مخطوط، المكتبة الوطنية الإسرائيلية مشروع "الوراق"، اللوح ١٢٦، <https://mvu.pw/sttZTC>.

(٥) الفوائد الخوية ص ١٢٢، سبك المنظوم وفك المختوم ص ٢٣٩، ٢٤٠.

(٦) الخلاصة في النحو ص ٣٣٣.

(٧) شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ ص ٨٣١.



لعلَّ أبا حيان ومَنْ تبعه بنوا كلامهم على نسخة من (شرح الكافية الشافية) قد وقع فيها تصحيف، ولذلك نجد السمينَ الحلبيَّ<sup>(١)</sup> يذكر نصًّا مُختلفًا؛ فيقول: ((وقوله: (ومشيوخاء) أي: ما كان على وزن (مفعلاء) فألفه للتأنيث، وهو قليل، ومنه: مرعزاء، ومشيوخاء. وقال في شرح الكافية: إنَّ وزنها فَعِيلَاء، والميم أصلية، ولا تكون إذ ذاك من الأوزان المختصة بالممدودة)).

ويذكر السيوطي نصًّا يُستدلُّ منه أنَّ لشرح الكافية نُسخًا؛ فيذكر ما جاء من أوزان في النسخة المشهورة، يقول: ((وزاد في شرح الكافية، [ في المشهورة [ فَعِيلَاء: كمزيباء؛ لقبُ مَلِكٍ، وإفْعِيلَاء: كإهْجِيرَاء؛ للعادة، ومَفْعِيلَاء: كمَشِيخَاء؛ للاختلاط<sup>(٢)</sup>)).

فيظهر لنا أنَّ هناك نسخًا لشرح الكافية الشافية، وكذلك المثال متشابه في كتابته ولا يختلف إلا بالإعجام والإهمال، كذلك لفظ (مشيوخاء) بالحاء، و(مشيخاء) بالحاء هما اللفظان المسموعان عن العرب، والثاني منهما يدل على الاختلاط<sup>(٣)</sup>؛ وهو التفسير الذي أراده ابن مالك في رأي أبي حيان، ولذلك قال الزبيدي: «قال شيخنا: حُكِّمَ عليه بأنَّه بالجيم، إن كان لمجرد تفسيره

(١) إيضاح السبيل إلى شرح التسهيل ص ١٠٥٤.

(٢) البهجة المرضية في شرح الألفية، السيوطي ٦٩٥/٢.

(٣) تهذيب اللغة ٩٦/٥، أمالي المرزوقي ص ٨٤، المحكم والمحيط الأعظم ٤١٧/٣، المخصص ٥٢/٥.

بالاختلاط، ففيه نظر»، وأضاف: «قلت: وقد صح وروده بالحاء المهملة بمعنى الاختلاط، كما هو في (اللسان) وغيره، فكلّام ابن مالك محل نظر وتأمل»<sup>(١)</sup> ومعنى كلامه أنّ أبا حيان قد يكون رجّح أنّها (مشيجاء) بالجيم؛ لأنّه يدل على الاختلاط، وهذا لا يكفي؛ لأنّها وردت - أيضًا - بالحاء دالة على الاختلاط<sup>(٢)</sup>.

وأما ما يتعلق بـ(مشيجاء) ووزنها؛ فوزنها (فعيلاء)، والميم أصلية؛ فـ(مشيجاء) مادتها: م ش ج<sup>(٣)</sup>.

ولما سبق يترجح عندي أنّ ما نسبته أبو حيّان إلى ابن مالك غير وجيه، فابنُ مالك لم يمثّل على وزن "مفعلاء" بـ"مشيجاء"، وإنما مثّل له بـ"مشيجاء" بالحاء أو "مشيخاء" بالحاء، ولا اختلاف في الوزن بينهما، فالأولى مادتها: ش ي ح<sup>(٤)</sup>، والثانية: ش ي خ<sup>(٥)</sup>، وهما يختلفان عن (مشيجاء) بالجيم؛ إذ تكون مادتها: م ش ج<sup>(٦)</sup>.

وإنّ عالمًا كابن مالك لا يغيب عنه أنّ اختلاف الكلمة بالجيم يجعل الوزن مختلفًا ويترتب عليه أن يكون الوزن مُشترَكًا لا مُختصًّا، فيكون على وزن (فعيلاء)

(١) تاج العروس من جواهر القاموس ٦ / ٥١٥.

(٢) المحكم والمحيط الأعظم ٣ / ٤١٧.

(٣) البحر المحيط في التفسير ١٠ / ٣٥٦، تاج العروس من جواهر القاموس ٦ / ٢١٤.

(٤) تاج العروس من جواهر القاموس ٦ / ٥١١.

(٥) مختار الصحاح ص ١٧١.

(٦) البحر المحيط في التفسير ١٠ / ٣٥٦، تاج العروس من جواهر القاموس ٦ / ٢١٤.

لا (مفعلاء)، وما ذكره السمين الحلبي يؤكد ذلك؛ قال: "إنّ وزنها فعيلاء، والميم أصلية، ولا تكون إذ ذاك من الأوزان المختصة بالمدودة"<sup>(١)</sup>.

**الموازنة الثانية: بين ما في التسهيل وشرح الكافية عن (فَعَلَى وَفَعَلَى وَفَعَّلَى).**

يذكر النحويون أوزاناً مُختصةً بألف التأنيث المقصورة، وأوزاناً أخرى مختصةً بالألف الممدودة، وأوزاناً مشتركةً بينهما، وفي (التسهيل) يذكر ابن مالك الأبنية المشتركة يقول: ((وتشتركان في فَعَلَى وَفَعَّلَى...))<sup>(٢)</sup>.

وقد وزن أبو حيان في شرحه بين قول ابن مالك في التسهيل وقوله في شرح الكافية الشافية، فقال: ((وقد ذكر المصنف في أرجوزته المسماة بـ(الكافية الشافية) وفي شرحها أنّ (فَعَلَى) و(فُعَلَى) و(فَعَّلَى) من الأبنية المختصة بالألف المقصورة، وذكر في هذا الكتاب أنّها من الأبنية المشتركة، وهو الصحيح للمثل التي أوردناها)<sup>(٣)</sup>.

لاحظ أبو حيان اختلاف نصّ ابن مالك في التسهيل عن نصّه في شرح الكافية الشافية، وكيف أنّه جعل (فَعَلَى) و(فُعَلَى) و(فَعَّلَى) أوزاناً مُختصةً بالألف المقصورة في الكافية الشافية وشرحها، وفي التسهيل جعلها أوزاناً مشتركة لألفي التأنيث، وهذا الرأي هو الصحيح عند أبي حيان.

### **التحليل والنقد:**

(١) إيضاح السبيل إلى شرح التسهيل ص ١٠٥٤.

(٢) تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد ص ٢٥٦، ٢٥٧.

(٣) التذليل والتكميل ٧٦/١٧.

يُصرح أبو حيان في شرح التسهيل-وفي غيره<sup>(١)</sup>- أن ابن مالك لم يكن مصيباً في جعل (فَعَلَى) و(فُعَلَى) و(فَعَلَلَى) أوزاناً مختصة بالألف المقصورة في الكافية الشافية وشرحها؛ لكن رأيه الصحيح هو ما ذهب إليه في التسهيل من أن هذه الأوزان مشتركة لألفي التأنيث. فيرد أبو حيان قول ابن مالك في الكافية الشافية وشرحها، ويختار ما قاله في التسهيل، وتبعه شراح التسهيل: المرادي<sup>(٢)</sup>، وابن عقيل<sup>(٣)</sup>، وناظر الجيش<sup>(٤)</sup>، فرجّحوا ما قاله ابن مالك في التسهيل واعترضوا على رأيه الآخر.

وبالرجوع إلى الكافية الشافية وشرحها نجد أن ابن مالك فعلاً قد ذكر هذه الأوزان الثلاثة: (فَعَلَى وَفُعَلَى وَفَعَلَلَى) في باب ألف التأنيث المقصورة<sup>(٥)</sup>، وأيضاً ذكرها في شرح عمدة الحفاظ<sup>(٦)</sup>؛ إلا أنه لم يذكرها في الفوائد المحوية<sup>(٧)</sup>. وفي سبك المنظوم<sup>(٨)</sup> ذكر وزنين للمقصورة هما: (فُعَلَى)، و(فَعَلَلَى).

(١) ارتشاف الضرب من لسان العرب ٢ / ٦٥٢.

(٢) شرح التسهيل ٢ / ٦٩٦.

(٣) المساعد على تسهيل الفوائد ٣ / ٣٢٥.

(٤) تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد ٩ / ٤٦٣٩، ٤٦٤٠.

(٥) شرح الكافية الشافية ٤ / ١٧٤١ : ١٧٤٦.

(٦) شرح عمدة الحفاظ ص ٨٢٥.

(٧) الفوائد المحوية ص ١٢١، ١٢٢.

(٨) سبك المنظوم ص ٢٣٩.

وأما موقف النحويين من هذه الأوزان: فنجد أنَّ سيويوه ذكر بناء (فعللاء) اسمًا ممدودًا في كتابه<sup>(١)</sup>، وابن عصفور<sup>(٢)</sup> والرضي<sup>(٣)</sup> ذكرا هذه الأوزان (فَعْلَاء)، و(فُعْلَاء)، و(فَعْلَاء) ممدودةً، ومثلاً لكلٍّ منها، وكذلك شَرَّاح الألفية لم يجعلوا هذه الأوزان مختصةً بالمقصورة، فابن هشام يعترض على عدَّ (فُعْلَى) في الأوزان المشهورة للمقصورة<sup>(٤)</sup>، والمرادي<sup>(٥)</sup>، وقد ترك ابن مالك وزن (فعلى) في الألفية لأنَّه من المشترك؛ ولهذا ذكره في التسهيل<sup>(٦)</sup>، ويظهر أنَّ السيوطي اختار أنَّ (فعللاء) وزن مشترك، فقد مثل له بـ (عقرباء)<sup>(٧)</sup>.

وذكر ابنُ دريد من أبواب الجمهرة (باب فَعْلَاء مَمْدُودًا)، ومن الأمثلة التي أوردها فيه: القُوبَاء، والعُرُوء، والرَّحَضَاء، والغُدُوء، وغُلُوء<sup>(٨)</sup>، كذلك نجد في الجمهرة بابًا أسمائه<sup>(٩)</sup> (باب فَعْلَاء ممدودًا)، وذكر فيه أسماءً لأماكن<sup>(١٠)</sup> وهي:

(١) الكتاب ٣/٢١٤، ٤/٢٩٥.

(٢) الممتع الكبير في التصريف ص ٨٩.

(٣) شرح الرضي على الكافية ٣/٣٣٧.

٤ أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ٤/٢٦٠.

٥ توضيح المقاصد والمسالك ٣/١٣٥٦.

٦ المقاصد الشافية ٦/٣٩٦.

٧ همع الهوامع في شرح جمع الجوامع ٣/٣٤٢، وهو من أمثلة ابن مالك للممدودة في سبك المنظوم ص ٢٣٩.

٨ جمهرة اللغة ٣/١٢٣٢، ١٢٣٣.

٩ جمهرة اللغة ٣/١٢٣٤.

١٠ المقصور والممدود ص ٣٠١.

عَقْرَاءَ، وَحَزْمَاءَ، وَقَرْمَاءَ، وَكَرْبَاءَ، وَذَكَرَ كَرْدَحَاءَ وَهِيَ ضَرْبٌ مِنَ الْمَشْيِ،  
وَمَنْ ذَكَرَ (فَعَلَاءَ) مَمْدُودًا أَبُو عَلِي الْقَالِي<sup>(١)</sup>، وَابْنُ سِيدِهِ ذَكَرَ الْأَبْنِيَةَ الثَّلَاثَةَ فِي  
الْمَمْدُودِ<sup>(٢)</sup>.

فَالرَّاجِحُ عِنْدِي أَنَّ هَذِهِ الْأَبْنِيَةَ لَيْسَتْ مَخْتَصَّةً بِالْأَلْفِ الْمَقْصُورَةِ؛ بَلْ  
يَشَارِكُهَا فِيهَا الْمَمْدُودَةُ، وَهَذَا مَا جَعَلَ ابْنَ مَالِكٍ يَذْكُرُهَا فِي كِتَابِ "التَّسْهِيلِ"  
مِنْ قَبِيلِ الْمَشْتَرَكِ، وَلَا سِيَّمَا أَنَّ بَعْضَ الْأَوْزَانِ هِيَ أَشْهَرُ فِي الْمَمْدُودِ مِنْهُ فِي  
الْمَقْصُورِ<sup>(٣)</sup>، وَلَمَّا مُثِّلَ بِهِ فِي التَّسْهِيلِ وَشَرُوحِهِ عَلَى كُلِّ مِنْهُمَا.

**الموازنة الثالثة: بين ما في التسهيل وشرح الكافية الشافية عن (فَعَلَى).**  
اهْتَمَّ النَحْوِيُّونَ بِدِرَاسَةِ أَوْزَانِ الْتَأْنِيثِ الْمَقْصُورَةِ وَالْمَمْدُودَةِ، وَتَتَبَعَهُمَا،  
فَبَيَّنُوا الْأَوْزَانَ الْخَاصَّةَ بِكُلِّ مِنْهُمَا، وَالْأَوْزَانَ الْمَشْتَرَكَةَ بَيْنَهُمَا، وَفِي التَّسْهِيلِ ذَكَرَ  
ابْنُ مَالِكٍ أَنَّهُ مِنَ الْأَوْزَانِ الْمَشْتَرَكَةِ لِأَلْفِي التَّأْنِيثِ (فَعَلَى)، فَقَالَ: «وَيَشْتَرِكَانِ  
فِي فَعَلَى وَفَعَلَى وَفَعَلَلَى وَفَوَعَلَى وَفَعِيلَى وَفَعِيلَى وَفَاعُولِي  
وَإِفْعِيلَى وَفَعْلَى وَفَعُولِي وَفَعِيلَى وَفُعْنَلَى وَأَفْعَلَى وَيُفَاعَلَى وَتُفَاعَلَى، وَأَمَّا  
فِعْلَاءَ، وَفُعْلَاءَ وَفِعْلَاءَ فَمِلْحَقَاتُ بَقِرْطَاسٍ وَفُرْنَاسٍ وَطِرْمَاحٍ»<sup>(٤)</sup>.

وَقَدْ وَازَنَ أَبُو حَيَّانٍ فِي شَرْحِهِ بَيْنَ قَوْلِ ابْنِ مَالِكٍ فِي التَّسْهِيلِ وَقَوْلِهِ فِي شَرْحِ  
الْكَافِيَةِ الشَّافِيَةِ، فَقَالَ: ((وَأَمَّا فَعَلَى الْمَقْصُورِ فَنَحْوُ قِطِيٍّ، وَزِمَكِيٍّ، وَزِمَجِيٍّ:

١ المقصور والممدود ص ٣٠١.

٢ المخصص ٤/٤١٧.

(٣) المقاصد الشافية ٦/٣٩٢، التصريح بمضمون التوضيح في النحو ٢/٤٩٣، ٤٩٦.

(٤) تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد ص ٢٥٦، ٢٥٧.

أصل ذنب الطائر، والجِرَشَى: النَّفْس، والعَبْدَى: العبيد، والكِمَرَى: القصير، ورجل جِنَقَى العُنُق؛ أي: مائله، والقَطِئَى: نبت يُصنع منه حبل ثمين، والممدود نحو: الزِّجَّاء، والزِّمَّاء، قال أبو بكر الصُّولي في كتابه المسمى بـ(المجرى): «ومن الطير الزِّجَّيَّ والزِّمَّكَيَّ والزِّمَّاء والزِّجَّاء بالقصر والممدود...» انتهى. وقد ذكر المصنف في الشافية وفي شرحها أَنَّ (فِعَلَّى) من الأبنية المختصة بألف التأنيث المقصورة؛ وجعله هنا وزنًا مشتركًا بين المقصورة والممدودة، وهو الصحيح))<sup>(١)</sup>. يُنبِّه أبو حَيَّان على أَنَّ بين النصين اختلافًا، فابنُ مالكٍ في التسهيل ذهب إلى أَنَّ (فِعَلَّى) من أوزان ألف التأنيث المشتركة؛ لكنَّه في شرح الكافية الشافية يقول: إِنَّه من الأوزان المختصة بألف التأنيث المقصورة.

### التحليل والنقد:

يُصَرِّح أبو حَيَّان في التذييل - وفي غيره<sup>(٢)</sup> - أَنَّ ابنَ مالكٍ اختلف قوله عن (فِعَلَّى)، أهى من الصيغ المختصة بألف التأنيث المقصورة أم هي من المشتركة بين ألفي التأنيث؟ ويذهب إلى أَنَّ القول الصحيح هو قوله: إِنَّ (فِعَلَّى) من الأبنية المشتركة لألفي التأنيث وهذا ما جاء في التسهيل، وليس صحيحًا ما قاله ابنُ مالكٍ في الكافية الشافية وشرحها من أَنَّ (فِعَلَّى) من الأبنية المختصة

(١) التذييل والتكميل ٧٩/١٧.

(٢) ارتشاف الضرب من لسان العرب ٦٥٢/٢.

بألف التأنيث المقصورة. وتبعه شراح التسهيل: المرادي<sup>(١)</sup>، والسمين الحلبي<sup>(٢)</sup>، وابن عقيل<sup>(٣)</sup>.

وما ذكره أبو حيَّان من أنَّ ابنَ مالكٍ قال في الكافية الشافية وشرحها أنَّ (فَعَلَّى) وزن مختص بالمقصورة، صحيح، ففي فصل ألف التأنيث المقصورة قال ابنُ مالكٍ:

ومع "خُلِيطَى" "القِطْبَى" "المُصْطَكَى" "واليرحايا" وَاشْتَقَّقَ "مُصْطَكَا" والقِطْبَى: نبت يصنع منه حبل متين قد يباع بمائة دينار<sup>(٤)</sup>.

لكن إذا رجعنا إلى التسهيل وما ذكره في أوزان المقصور نجد أنَّ ابنَ مالكٍ قد ذكر الموزونات لا الأوزان وذكر منها قِطْبَى<sup>(٥)</sup>، وهو ما مثَّل به في الكافية الشافية وشرحها، لكن نص التسهيل عند أبي حيَّان سقطت منه، وفي شرح التسهيل عند ابن هانئ ذكر مثلاً (الدِّقْقَى)<sup>(٦)</sup> وقد ضبطَ ابنُ هانئ (الدِّقْقَى) بكسر ثم فتح؛ لكنَّه ذكر أنَّه وجدها في نسخة من كتاب العين بالكسر فيهما، فتكون على (فَعَلَّى) كالزِّمَكَى، والكِمَرَى<sup>(٧)</sup>.

---

(١) شرح التسهيل ص ٦٩٧.

(٢) إيضاح السبيل إلى شرح التسهيل ١٠٦٦/٢.

(٣) المساعد على تسهيل الفوائد ٣/ ٣٢٦.

(٤) شرح الكافية الشافية ٤/ ١٧٤٣، ١٧٤٧.

(٥) تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد ص ٢٥٥.

(٦) إيضاح المسالك في شرح تسهيل ابن مالك ص ٧٠٧: ٧٢١.

(٧) إيضاح المسالك في شرح تسهيل ابن مالك ص ٧١٥.



أما المرادي فالنص عنده المثال فيه (دِفَقَى)<sup>(١)</sup> وضبط (دِفَقَى) بالكسر فيهما، وقال في شرحه: «وَدِفَقَى فِعْلَى<sup>(٢)</sup> وهي مشية يُدْفَق فيها ويُسرَع»<sup>(٣)</sup>، وهذا يعني أنه ذكر وزن (فِعْلَى) مع الأوزان المختصة بالمقصور، وغفل عن ذلك في شرحه للأوزان المشتركة، وتبع أبا حيان في موازنته.

والسليسي ذكر في شرحه (دِفَقَى) على فِعْلَى<sup>(٤)</sup>، وأما ابن عقيل فقد ذكرها على وزن (فِعْلَى)؛ لكنه كرر هذا الوزن فيقول: «(وَسِبَطَرَى) - فِعْلَى، وكذا: دِفَقَى<sup>(٥)</sup>... (وَحْذَرَى) - فُعْلَى من الحذر، ومثله: كُفَرَى: وعاء الطلع، وبُذَرَى من التبذير. (وَعِرَضَى) - فِعْلَى من الاعتراض، ومثله كِفَرَى»<sup>(٦)</sup>، وابن مالك في نصّ التسهيل ذكر موزوناً واحداً عن كل وزن، ولو قلنا إنه قد يذكر مثالين فلا يمكن أن يفصل بينهما. وكذلك ناظر الجيش ذكر (دِفَقَى) بكسر ففتح<sup>(٧)</sup>. والغريب أنّ (قِطَيَّ) سقطت من نصّ التسهيل في نسخة أبي حيان، ومحقق التسهيل وجدها في نسخة كُتِبَ عليها: «ضُبُطُ من خط الشيخ أثير الدين أبي حيان، وهي النسخة الجديدة وقوبلت عليها»<sup>(٨)</sup>.

(١) شرح التسهيل ٦٨٣/٢.

(٢) أبنية الأسماء والأفعال والمصادر ص ١٩٠.

(٣) شرح التسهيل ٦٨٥/٢.

(٤) شفاء العليل في إيضاح التسهيل ص ١٠٠٥.

(٥) أبنية الأسماء والأفعال والمصادر ص ١٩١.

(٦) المساعد على تسهيل الفوائد ٣/ ٣١١.

(٧) تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد ٩/ ٤٦٢٥.

(٨) تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد ص ٦٩.

وبناءً على ما عرضته يترجح عندي أنه لم يختلف قول ابن مالك في التسهيل عما هو في الكافية الشافية وشرحها، وابن مالك لم يذكر (فِعْلَى) في الأوزان المختصة بألف التأنيث المقصورة في الفوائد المحوية<sup>(١)</sup>، ولا في سبك المنظوم<sup>(٢)</sup>، ولا في شرح عمدة الحافظ<sup>(٣)</sup>، ولا في الألفية.

أما قول أبي حيَّان الأندلسي وَمَنْ تبعه بأنَّ الصحيح أَنَّ (فِعْلَى) هو وزن مشترك وليس وزناً مُتَخَصِّصاً بألف التأنيث المقصورة فهو قول وجيه؛ لأنه حُكي في زِمَكَّى وزِمَجَّى اللغتين<sup>(٤)</sup> فسيبويه قد ذكر (زِمَكَّاء) مع أمثلة التأنيث الممدودة ولم يذكره في أبنية المقصور<sup>(٥)</sup>، وذكره ابنُ السَّراج<sup>(٦)</sup> وابنُ عصفور مع أمثلة المقصور<sup>(٧)</sup>، وأما أبو علي الفارسي فقد ذكر زِمَكَّاء وزِمَجَّاء ممدوداً، وقال: «وَقَدْ قَصَرُوهُ، فقالوا: زِمَكَّى وزِمَجَّى»<sup>(٨)</sup>.

**الموازنة الرابعة: بين ما في التسهيل وشرح الكافية الشافية عن ألف (فِعْلَاء) أَهْيَ للتأنيث أم للإلحاق؟**

(١) الفوائد المحوية ص ١٢١.

(٢) سبك المنظوم ص ٢٣٩.

(٣) شرح عمدة الحافظ ص ٨٢٥.

(٤) سفر السعادة وسفير الإفادة ١ / ٢٨٧.

(٥) الكتاب ٣ / ٢٤٠.

(٦) الأصول في النحو ٣ / ١٩٩.

(٧) الممتع الكبير في التصريف ص ٧٧.

(٨) التكملة ص ٣٤٩.

يذكر النحويون أوزاناً مشهورةً لألفي التأنيث المقصورة والممدودة، كذلك يذكرون الأوزانَ التي جاءتْ للإلحاق، وقد تبعهم ابنُ مالكٍ في التسهيل؛ فذكر الأوزانَ المشتركة لألفي التأنيث، ثم ذكر ما كانت الألف فيه للإلحاق، فقال: «ويشتركان في فعلى وفُعَلَى وفَعَّلَى وفَعَّلَى وفَوَعَلَى وفَيَعَلَى وفَعِيلَى وفَعِيلَى وفاعولي وإفعليلَى وفَعِلَى وفعلولي وفعليلَى وفُعِيلَى وفُعْنَلَى وَأَفْعَلَى ويُفَاعَلَى وفُعَالِلَى، وَأَمَّا فِعْلَاءٌ، وفُعْلَاءٌ وفِعْلَاءٌ فملحقات بقُرْطاس وفُرْناس وطِرْمَاح»<sup>(١)</sup>. وقد وزن أبو حيَّان في شرحه بين قول ابن مالك في التسهيل وقوله في شرح الكافية الشافية، فقال: «وذكر المصنف في الشافية وشرحها أَنَّ (فِعْلَاءً) من الأبنية الملحقة، وذكر من ذلك زِمْكَاء الطائر، وهو عُصْعُصُهُ، قال: ((وذلك على رأي، فحَقُّه الانصراف لأنَّه مُلْحَقٌ بطِرْمَاح، وهو البناء المرتفع، وسِنِمَار، وهو اسم بَنَاءٍ)). وقد ذكر في هذا الكتاب - أعني التسهيل - أَنَّ (فِعْلَاءً) من الأبنية المشتركة بين ألف التأنيث المقصورة والممدودة، فعلى هذا لا يكون ملحَقًا»<sup>(٢)</sup>.

ينبه أبو حيَّان على الاختلاف بين النصين، فيقول إِنَّ ابنَ مالكٍ في التسهيل ذهب إلى أَنَّ (فِعْلَاءً) من أوزان ألف التأنيث المشتركة؛ لكنَّه في الكافية الشافية وشرحها يقول إِنَّه من الأبنية المُلْحَقَة.

### التحليل والنقد:

(١) تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد ص ٢٥٦، ٢٥٧.

(٢) التذيل والتكميل ٨٣/١٧.

يُصَرِّحُ أَبُو حَيَّانٍ فِي التَّذْيِيلِ - وَفِي غَيْرِهِ<sup>(١)</sup> - أَنَّ ابْنَ مَالِكٍ اخْتَلَفَ قَوْلُهُ عَنِ (فِعْلَاءَ) فِي التَّسْهِيلِ عَنْ قَوْلِهِ عَنْهَا فِي شَرْحِ الْكَافِيَةِ الشَّافِيَةِ، دُونَ أَنْ يُرْجَّحَ أَحَدَ الْقَوْلَيْنِ. وَتَبَعَهُ شُرَّاحُ التَّسْهِيلِ؛ كَابْنِ عَقِيلٍ<sup>(٢)</sup>، وَنَاضِرِ الْجَيْشِ<sup>(٣)</sup>، وَلَمْ يَوَازِنْ ابْنَ هَانِيٍّ<sup>(٤)</sup>، وَالْمُرَادِيَّ<sup>(٥)</sup>، وَالسَّمِينِ الْحَلَبِيَّ<sup>(٦)</sup> بَيْنَهَا.

وَمَا ذَكَرَهُ أَبُو حَيَّانٍ مِنْ أَنَّ ابْنَ مَالِكٍ قَالَ فِي الشَّافِيَةِ وَشَرَحَهَا أَنَّ (فِعْلَاءَ) مِنَ الْأَبْنِيَةِ الْمَلْحَقَةِ، صَحِيحٌ؛ فَهُوَ يَقُولُ: «وَأَمَّا "فِعْلَاءُ" وَ"فُعْلَاءُ" كـ"عِلْبَاءُ" وَ"قُوبَاءُ". فَمَنْصَرَفَانِ لِأَمَّاهُمَا مَلْحَقَانِ بِـ"قِرْطَاسٍ"، وَ"قُرْطَاسٍ". وَكَذَلِكَ "فِعْلَاءُ" عَلَى رَأْيِي كـ"زِمَكَّاءِ الطَّائِرِ"»<sup>(٧)</sup>.

وَإِنْ رَجَعْنَا إِلَى التَّسْهِيلِ لَمَّا ذَكَرَهُ فِي الْأَبْنِيَةِ الْمَلْحَقَةِ نَجِدُ أَنَّ ابْنَ مَالِكٍ قَدْ ذَكَرَ (فِعْلَاءَ)<sup>(٨)</sup>؛ لَكِنَّ نَصَّ التَّسْهِيلِ عِنْدَ أَبِي حَيَّانٍ سَقَطَتْ فِعْلَاءُ مِنْهُ<sup>(٩)</sup>، وَتَعَرَّضَ لَشَرْحِهَا مَعَ الْأَبْنِيَةِ الْمَشْتَرَكَةِ فِي الْوِزْنِ الَّذِي ضَبَطَهُ مُحَقِّقُ التَّسْهِيلِ:

(١) ارتشاف الضرب من لسان العرب ٢/ ٦٥٢.

(٢) المساعد على تسهيل الفوائد ٣/ ٣٢٨.

(٣) تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد ٩/ ٤٦٤٤.

(٤) إيضاح المسالك في شرح تسهيل ابن مالك ص ٧٤٨.

(٥) شرح التسهيل ٢/ ٦٩٩، ٧٠٠.

(٦) إيضاح السبيل إلى شرح التسهيل ٢/ ١٠٦٩.

(٧) شرح الكافية الشافية ٤/ ١٧٥٦.

(٨) تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد ص ٢٥٦، ٢٥٧.

(٩) التذييل والتكميل ١٧/ ٨٢.

(فَعَلَّى) بفتح الفاء وكسر العين، بينما ضبطه أبو حيان بكسر الفاء والعين، وتبعه شراح التسهيل<sup>(١)</sup> في ضبطه.

وفي نص التسهيل عند المرادي<sup>(٢)</sup> وناظر الجيش<sup>(٣)</sup>، نجد أنَّ (فَعَلَاءَ) موجودة في الأبنية الملحقمة بينما سقطت عند ابن هانئ<sup>(٤)</sup>، والسمين الحلبي<sup>(٥)</sup>، والسليسي<sup>(٦)</sup>، وسقطت من المساعد؛ لكنَّ مُحققه ذكر أنَّه زاد بعد "فَعَلَاءَ" و"فَعَلَاءَ" في بعض نسخ التسهيل (فَعَلَاءَ)<sup>(٧)</sup>، وهذا ما قاله - أيضًا - محقق التسهيل؛ فقد ذكر أنَّ الوزن (فَعَلَاءَ) لم يُذكر في عدة نسخ؛ لكنَّه مذكورٌ في ضمن ما استدرك في هامش نسختين<sup>(٨)</sup>.

فيترجح عندي مما عرضتُ أنَّ ابنَ مالكٍ لم يتغير رأيه في كون (فَعَلَاءَ) بالألف الممدودة من الأبنية الملحقمة في التسهيل عما هو في شرح الكافية، فهي عنده للإلحاق وليست للتأنيث؛ لكنَّه تغيَّر في الفوائد المحوية<sup>(٩)</sup> فقد ذكر أنَّ

---

(١) شفاء العليل في إيضاح التسهيل ص ١٠٠٨.

(٢) شرح التسهيل ص ٦٩٩.

(٣) تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد ٩ / ٤٦٣٩.

(٤) إيضاح المسالك في شرح تسهيل ابن مالك ص ٧٤٨.

(٥) إيضاح السبيل إلى شرح التسهيل ٢ / ١٠٦٨.

(٦) شفاء العليل في إيضاح التسهيل ص ١٠٠٨.

(٧) المساعد على تسهيل الفوائد ٣ / ٣٢٧.

(٨) تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد ص ٢٥٧.

(٩) الفوائد المحوية ص ١٢٢.

(زِمَكَاء) من الأبنية المختصة بألف التأنيث الممدودة، ولم يذكره في شرح عمدة الحافظ<sup>(١)</sup>.

وأما أبو حيان فقد ذهب إلى أنّ "فِعْلَاء" من الأوزان المشتركة بين أَلْفِي التأنيث<sup>(٢)</sup>، وهو رأي وجيه فيما يظهر؛ فقد ذكر (زِمَكَاء) ممدودًا مع أبنية التأنيث<sup>(٣)</sup>، وقيل: إنّ القصر فيه هو الفاشي<sup>(٤)</sup>، ولهذا عُدَّ من المشترك؛ لأنّه سُمِعَ ممدودًا ومقصورًا، وإنّ كانت الكلمات المسموعة على هذا الوزن قليلة نحو: "زِمَكِي"، و"زِمَجِي" و"كِمَرِي"، فإنّها سُمِعَتْ ممدودة ومقصورة<sup>(٥)</sup>.

**الموازنة الخامسة: بين ما في التسهيل وشرح الكافية الشافية عن النسب إلى المركب غير المضاف.**

عند إضافة ياء النسب إلى الاسم؛ تُعَدَّلُ الكلمة الأصلية أحيانًا، وهذه التعديلات تتضمن حذف أحرف أو تغييرات في بنية الكلمة؛ كحذف الألف المقصورة، وحذف التاء المربوطة، وعند النسب إلى الأسماء المركبة يُحذف المصدر إذا كان الاسم مركبًا تركيبًا إضافيًا، وتُضاف الياء للمصدر ويُحذف ما بقي إذا كان الاسم مركبًا تركيبًا إسناديًا، وأما إذا كان الاسم مركبًا تركيبًا مزجيًا فيُنسب

(١) شرح عمدة الحافظ ص ٨٢٥، ٨٢٦.

(٢) التذييل والتكميل ٨٣/١٧، ارتشاف الضرب من لسان العرب ٢/ ٦٥٢.

(٣) الكتاب ٣/ ٢١٤.

(٤) شرح المفصل ٥/ ١١٢.

(٥) البديع في علم العربية ٢/ ٧٣٤، سفر السعادة وسفير الإفادة ١/ ٢٨٧، تمهيد القواعد

بشرح تسهيل الفوائد ٩/ ٤٦٤١.

إلى الاسم كاملاً، أو يُحذف الجزء الأخير وتضاف ياء النسب. وقد تناول ابنُ مالكٍ في التسهيل ياءَ النسبِ وما يُحذفُ لها فقال: «يجعل حرف إعراب المنسوب إليه ياءً مُشدَّدةً تلي كسرة، ويُحذف لها عجز المركب غير المضاف، وصدر المضاف إن تعرّف بالثاني تحقيقاً أو تقديرًا»<sup>(١)</sup>.

وقد وازن أبو حيَّان في شرحه بين قول ابن مالك في التسهيل وقوله في الكافية الشافية، فقال: ((ويرد عليه في قوله: (عجز المركب) نقد، وهو إذا كان المسمى بجملة زائدة على كلمتين، كأن لو سميت رجلاً بـ(خرج اليوم زيد)، فإنك لا تحذف العجز فقط؛ بل تحذف ما زاد على الجزء الأول، فلو قال: ((ينسب إلى الجزء الأول من المركب غير المضاف إلى آخره)) لاندرجت هذه المسألة فيه؛ فإنك إذا نسبت إلى المثال المذكور قلت: (خرجي)، وقد عبر في (الكافية الشافية) بأحسن من عبارته في (التسهيل)، فقال:

وصدرُ جملةٍ له أيضاً نسب وشذ كنتي فمثله اجتنب»<sup>(٢)</sup>.

يوازن أبو حيَّان بين نصِّ ابنِ مالكٍ في التسهيل ونصِّه في الكافية الشافية ويرى أنَّ عبارته في الكافية الشافية أحسن من عبارته في التسهيل.

### التحليل والنقد:

يُصرِّح أبو حيَّان في التذييل أنَّ ابنَ مالكٍ اختلفت عبارته في التسهيل عنها في الكافية الشافية، مُفضلاً ما عبّر به في الكافية الشافية، وتبعه شراح التسهيل:

(١) التسهيل ص ٢٦١.

(٢) التذييل والتكميل ١٣٤/١٧.

المرادي<sup>(١)</sup> وابن عقيل<sup>(٢)</sup>. فالمرادي يذهب إلى أنَّ ما قاله في الكافية أجود<sup>(٣)</sup>، وابن عقيل يذهب إلى أنَّ قول ابن مالك في الكافية الشافية والخالصة هو الأولى<sup>(٤)</sup>.

عبارة ابن مالك في التسهيل وعبارته في عمدة الحفاظ متطابقتان<sup>(٥)</sup>، ومماثلة لما ذكر في الفوائد المحوية<sup>(٦)</sup>، وفي سبك المنظوم<sup>(٧)</sup>: «ويُحذف أيضًا لياء النسب عجز المركب بغير إضافة».

فاختلفت عبارة ابن مالك عمن سبقه من النحويين، فهم يقولون: إنَّ النسب إلى المركب يكون إلى الصدر<sup>(٨)</sup>، أو كقول أبي حيَّان في النكت الحسان<sup>(٩)</sup>، ولم ينتقد كلُّ شراح التسهيل ابن مالك في ذلك<sup>(١٠)</sup>.

---

(١) شرح التسهيل ٧٣٠/٢.

(٢) المساعد على تسهيل الفوائد ٣/٣٥٢، ٣٥٣.

(٣) شرح التسهيل ٧٣٠/٢، توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك ٣/١٤٥٨.

(٤) المساعد على تسهيل الفوائد ٣/٣٥٢، ٣٥٣.

(٥) شرح عمدة الحفاظ ص ٨٨٢.

(٦) الفوائد المحوية ص ١٢٦.

(٧) سبك المنظوم ص ٢٤٤.

(٨) المقتضب ٣/١٤٣، المسائل البصريات ٢/٨٢٨، المفصل في صناعة الإعراب ص ٢٦٣، اللباب في علل البناء والإعراب ٢/١٥٦.

(٩) النكت الحسان في شرح غاية الإحسان ص ١٩٨.

(١٠) إيضاح المسالك في شرح التسهيل ٢/٧٩١، شفاء العليل ص ١٠١٧.



والذي يترجح عندي أنَّ نقدَ أبي حَيَّان لابنِ مالكٍ غيرُ وجيه؛ لأنَّ المقصود بعجز المركب أحد جزئي الإسناد، وكذلك المقصود بصدرها؛ فالجملة يراد بها ما تضمن جزئي إسناد، دون النظر إلى الفضلة، وابنُ مالكٍ عند قوله يحذف في النسب عجز الجملة، فُهم منه أنَّ النسبَ سيكون للصدر<sup>(١)</sup>. وأبو حيان انتقد قولَ ابنِ مالكٍ بحذف عجز المركب بدلاً من قوله: يُسند إلى الصدر ويحذف الباقي، وقد قالَ قولاً مُشابهاً له في الارتشاف: «والمنسوب إليه مركب تركيب إسناد، وشبيه به وتركيب مزج، وتركيب إضافة ومفرد، فمركب الإسناد والشبيه به يحذف له الجزء الثاني»<sup>(٢)</sup>. قوله: "يحذف له الجزء الثاني" لا يختلف عما انتقده عند ابنِ مالك؛ لكنَّ ابنَ مالكٍ ليس أول مَنْ عبَّر عن الحذف بمثل هذه العبارة؛ فمن النحويين من ذكر أنَّه عند النسب يُحذف الثاني من المركب<sup>(٣)</sup>؛ فيُستدل أن النسب سيكون للأول.

**الموازنة السادسة: بين ما في التسهيل وما في مصنف آخر لابن مالك عن الاطراد والشياع في جمع (فعلان) ومؤنثيه (فعلى وفعلانة) على (فعال).**  
جمعُ التكسير هو ما تعيَّرت فيه صيغة الواحد كَصِنُونٍ وَصِنُونٍ، وَخُحْمَةٌ وَخُحْمٌ، وَأَسَدٌ وَأُسْدٌ، وله سبعةٌ وعشرون بناءً؛ منها أربعة موضوعة للعدد القليل، وهي (أَفْعُلٌ)، و(أَفْعَالٌ)، و(أَفْعَلَةٌ) و(فِعْلَةٌ)، وثلاثة وعشرون للعدد الكثير وهو ما تجاوز العشرة، ومن هذه الأبنية (فَعَال) جمعاً لوصف على (فَعْلان) ومؤنثيه

(١) تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد ٩ / ٤٦٨١.

(٢) ارتشاف الضرب من لسان العرب ٢ / ٥٩٩، ٢ / ٦٠٠.

(٣) علل النحو ص ٥٤٩.

وهما: فَعَلَى وَفَعْلَانَة، قال ابنُ مالك في التسهيل: «من أمثلة الكثرة فِعَال، وهو ل(فَعَلَ) غير اليائيِّ العين، ول(فَعَلَة) مطلقًا، ول(فَعَلَ) اسمًا غير مضاعف، ولا معتل اللَّام، ول(فَعَلَة)، ولا سم على (فَعَلَ) أو (فَعَلَ)، ما لم يكن كمُدَى أو حُوت، ولَوْصَفٍ صحيح اللَّام على (فَعِيل) أو (فَعِيلَة) بمعنى فاعل وفاعلة، أو على (فَعْلَان) أو (فَعْلَان) أو (فَعْلَى) أو (فَعْلَانَة) أو (فَعْلَانَة)، ولم يُجاوز في: طويل وطويلة إلَّا للتصحيح»<sup>(١)</sup>

وقد وزن أبو حيان في شرحه بين قول ابن مالك في التسهيل وما قاله في مصنف آخر من مصنفاته، فقال: ((وقوله: "أو على (فَعْلَان)" يريد: أو وصفًا على (فَعْلَان) نحو: نَدَمَان وَنَدَام، وَغَضْبَان وَغَضَاب، وَعَطَشَان وَعِطَاش، وَرِيَّان ورواء. وقوله: "أو (فَعْلَان)" مثاله: حُمُصَان وَخَمَاص. وقوله: "أو فَعْلَى" مثاله: غَضَبِي وَغَضَاب، وَعَجَلَى وَعِجَال. وظاهرُ كلام المصنف هذا أنَّ جمع (فَعْلَان) وصفًا ومؤنَّثيه - وهما: (فَعْلَى) و(فَعْلَانَة)، وجمع (فَعْلَان) و(فَعْلَانَة) على (فَعَالٍ) مُطَرَّد. وذكر في غير هذا الكتاب أنَّ ذلك شاع، وظاهر الشَّياع غير ظاهر الاطراد<sup>(٢)</sup>)).

يُنَبِّه أبو حَيَّان على الاختلاف بين نصِّ ابن مالك في التسهيل ونصِّه في كتاب آخر - لم يُسمه-، فابنُ مالك في التسهيل ذهب إلى أنَّ جمع (فَعْلَان) وصفًا ومؤنَّثيه - على (فَعَالٍ) مُطَرَّد، وفي غيره ذهب إلى أنَّه شائع.

(١) تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد ص ٢٧٢، ٢٧٣.

(٢) التذييل والتكميل ١٧/٢٨٨.

## التحليل والنقد:

يُصَرِّحُ أَبُو حَيَّانٍ فِي التَّذْيِيلِ أَنَّ لَابْنَ مَالِكٍ قَوْلَيْنِ مُخْتَلَفَيْنِ فِي جَمْعِ (فَعْلَانِ) وَصَفًا وَمُؤَنَّثِيَّةً، فَقَدْ فَهِمَ أَبُو حَيَّانٍ مِنَ التَّسْهِيلِ أَنَّ ابْنَ مَالِكٍ أَرَادَ أَنَّ جَمْعَهُ عَلَى (فِعَالٍ) مَطْرَدٌ، وَأَمَّا فِي الْكَافِيَةِ الشَّافِيَةِ وَالْخُلَاصَةِ الْأَلْفِيَّةِ<sup>(١)</sup> فَقَدْ صَرَّحَ أَنَّ ذَلِكَ شَائِعٌ، وَلَمْ يُرَجِّحْ أَبُو حَيَّانٍ أَحَدَ الْقَوْلَيْنِ، وَتَبَعَهُ الْمُرَادِي<sup>(٢)</sup>.

لَمْ يُصَرِّحْ ابْنُ مَالِكٍ فِي الْفَوَائِدِ الْمَحْوِيَةِ<sup>(٣)</sup> أَنَّهُ مَطْرَدٌ أَوْ شَائِعٌ، وَصَرَّحَ فِي شَرْحِ الْكَافِيَةِ الشَّافِيَةِ<sup>(٤)</sup> أَنَّهُ شَائِعٌ دُونَ اطَّرَادٍ، وَفِي شَرْحِ عَمْدَةِ الْحَافِظِ<sup>(٥)</sup> وَفِي إِيجَازِ التَّعْرِيفِ<sup>(٦)</sup> صَرَّحَ أَنَّ جَمْعَ كُلِّ صِفَةٍ عَلَى وَزْنِ (فَعْلَانِ) أَوْ (فَعِيلَةٍ) أَوْ (فَعْلَى) أَوْ (فَعْلَانَةٍ) عَلَى (فَعَالٍ) هُوَ جَمْعٌ قِيَاسِيٌّ، وَفِي سَبْكِ الْمَنْظُومِ اكْتَفَى بِذِكْرِ الْوِزْنِ وَلَمْ يَذْكُرْ لَهُ حَكْمًا<sup>(٧)</sup>. الْإِطْرَادُ هُوَ التَّوَالِي أَوْ التَّتَابُعُ، وَالْمَطْرَدُ هُوَ مَا اسْتَمَرَ مِنَ الْكَلَامِ فِي الْإِعْرَابِ وَغَيْرِهِ<sup>(٨)</sup>، فَهُوَ الْحُكْمُ الْمَشْتَرَكُ الَّذِي لَا يَتَخَلَّفُ عَنْهُ<sup>(٩)</sup>، وَإِنْ

(١) الخلاصة في النحو ص ٣٤٧.

(٢) شرح التسهيل ٧٩٨/٢.

(٣) الفوائد المحوية ص ١٣٣، ١٣٤.

(٤) شرح الكافية الشافية ص ١٨٥٠.

(٥) شرح عمدة الحافظ ص ٩٢٤، ٩٢٥.

(٦) إيجاز التعريف ص ٤٣.

(٧) سبك المنظوم ص ٢٥١.

(٨) الخصائص ٩٧/١.

(٩) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ١/ ١٢.

اعترض عليه شيء نزر قليل<sup>(١)</sup>، وقيل المراد بالمطر: الأصل، وهو الوجه الأكثر والأعرف<sup>(٢)</sup>، والبصريون يقيسون على الكثير المطرد<sup>(٣)</sup>، والشائع هو الكثير في كلام العرب<sup>(٤)</sup>، فشاع الأمر يشيع، إذا ظهر وانتشر وذاع<sup>(٥)</sup>، وهذا الذي يُقاس عليه<sup>(٦)</sup>. ومن هذا نعرف أنَّ الشائع المطرد هو ما يُقاس عليه، أما غير المطرد فهو المقصور على السماع<sup>(٧)</sup>. فالقياسي لا يتعارض مع الشائع، ولا مع المطرد<sup>(٨)</sup>، وإلى هذا ذهب اللغويون المحدثون؛ فقد رأوا أنَّ المطرد والغالب والكثير والشائع عند سيويه وغيره من النحويين بمعنى واحد<sup>(٩)</sup>، وأما قوله في شرح الكافية الشافية: إنَّه شائع دون اطراد؛ فلا أنَّ جموعَ التكسير كُلُّها غير قياسية؛ لكنَّها من الشائع<sup>(١٠)</sup> الكثير<sup>(١١)</sup>، والراجح عندي أنَّ ابنَ مالكٍ أطلقَ لفظَ الشيع، ويريد أنَّه شائعٌ وكثيرٌ؛ فيصل بتلك الكثرة والشيع لحِدِّ يقترب من

(١) الإيضاح في علل النحو ص ١١٣.

(٢) قرينة السياق ودورها في التقعيد النحوي ص ٥٧.

(٣) الاقتراح في أصول النحو ص ٤٢١.

(٤) شرح كتاب سيويه ٣ / ١٣٦.

(٥) الشائع في اللغة من ، والشائع المنتشر. مادة شيع، لسان العرب ٨ / ١٨٨، المصباح المنير ١ / ٣٢٩.

(٦) التكملة ص ٩٢.

(٧) النحو الوافي ٤ / ٧٥٧.

(٨) المقاصد الشافية ٥ / ٣٤٩.

(٩) القياس النحوي ص ١٥.

(١٠) شرح ابن عقيل للألفية ٤ / ١٢٦، ١٢٧.

(١١) جامع العلوم في اصطلاحات الفنون ١ / ٩٣، ٣ / ١٩٧.

القياس؛ لأنَّ القياسَ أصله شياع السماع<sup>(١)</sup>. ولذلك شَرَّحَ التسهيل؛ كابن هانئ<sup>(٢)</sup> والسليسي<sup>(٣)</sup> وابن عقيل<sup>(٤)</sup> لم ينتقدوا ابنَ مالكٍ في ذلك، وكذلك ناظر الجيش<sup>(٥)</sup> الذي اكتفى بذكر ما قاله أبو حيَّان.

وباستقراء كلام النحاة في المسألة وجدتُ أنَّ بعضَهم تحدَّثَ عن الجمع ولم يُبيِّنْ أهو شائع أم مطرد؟ ومن هؤلاء: سيبويه<sup>(٦)</sup>، والسيرافي<sup>(٧)</sup>، والزنجشيري<sup>(٨)</sup>، وكذلك فعل ابنُ يعيش<sup>(٩)</sup>، وأبو حيَّان<sup>(١٠)</sup>، وتابعهم - أيضًا - ابنُ هشام<sup>(١١)</sup>، وسار على منوالهم عبَّاس حسن<sup>(١٢)</sup>، فيترجح عندي أنَّه جمعٌ ليس مُطردًا؛ لأنَّ أكثرَ جموع التفسير سماعية، وما ذكره النحويون من الأوزان إنما هو للكثير،

---

(١) المقاصد الشافية ٧/ ١٢٤.

(٢) إيضاح المسالك في شرح تسهيل ابن مالك ص ١٠١٢، ١٠١٣.

(٣) شفاء العليل ص ١٠٣٨.

(٤) المساعد على تسهيل الفوائد ٣/ ٤٢٩.

(٥) تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد ٩/ ٤٧٨٨.

(٦) الكتاب ٣/ ٦٤٥.

(٧) شرح كتاب سيبويه ٤/ ٣٩١.

(٨) المفصل في صنعة الإعراب ص ٢٤٢.

(٩) شرح المفصل ٣/ ٣١٣.

(١٠) ارتشاف الضرب من لسان العرب ١/ ٤٣٠، ٤٣١، النكت الحسان ص ٢١٢.

(١١) أوضح المسالك ٤/ ٢٨٤.

(١٢) النحو الوافي ٤/ ٦٤٩.

وقد حاول ابنُ مالكٍ تقسيمَ جموعِ التكسيرِ على قياسية وسماعية في مصنفاته؛ إلا أنَّ آراءه لم تكن واحدة؛ لأنَّه لا يمكن تقييد جموعِ التكسيرِ ضمن قاعدة<sup>(١)</sup>.

**الموازنة السابعة: بين ما في التسهيل وما في مصنف آخر لابن مالك عن القياس والسماع في (فُعُول) جمعاً لـ (فَعَلَ).**

ما كان على وزن (فَعَلَ) مفتوح الفاء والعين، قد يُجمع على (فُعُول)، وقد تناول ابنُ مالكٍ ذلك في التسهيل فقال: «ويُشاركه (فُعُول) قياساً في اسمٍ على فَعَلٍ، ليس عينه واوًا، أو على فِعَلٍ، أو فُعَلٍ غير مضاعفٍ أو فَعَلٍ»<sup>(٢)</sup>. وقد وزن أبو حيَّان في شرحه بين قول ابنِ مالكٍ في التسهيل وقوله في مُصنَّفٍ آخر له، فقال: ((وقوله: (أو على فَعَلَ)<sup>(٣)</sup> مثاله: أَسَدٌ وأُسُودٌ، وشَجَرٌ وشُجُونٌ، وَنَدَبٌ ونُدُوبٌ، وَذَكَّرٌ وذُكُورٌ، وظاهرُ قوله في هذا الكتاب أنَّ جمعَ فَعَلٍ على فُعُولٍ مقيسٌ إلا ما سيستثنيه؛ وذكر في غير هذا الكتاب أنَّه نُقِلَ ذلك في (فَعَلَ) وأنَّه يُقْتَصَرُ على سَمَاعِهِ، ثم مثَّلَ بنحو أَسَدٍ وأُسُودٍ. فهذان نصَّان متعارضان له؛ إلا إنَّ كان قوله: (أو فَعَلَ) تصحيحاً عن قوله: (أو فُعَلٍ)<sup>(٤)</sup>.

(١) الصرف ص ٢٥٤، ٢٥٥، أبنية الصرف في تفسير روح المعاني ص ٣٣٩، ٣٤١.

(٢) تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد ص ٢٧٣.

(٣) زادت (على) في نص التسهيل في التذييل، وليس في نص التسهيل، تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد ص ٢٧٣.

(٤) التذييل والتكميل ٢٩٢/١٧.

يوازن أبو حيَّان بين نصِّ ابنِ مالكٍ في التسهيل ونصِّه في كتاب آخر له لم يُسمه، ويرى أنَّ قوله فيهما مُختلفٌ؛ ففي التسهيل ذهب إلى أنَّ (فُعُول) جمع قياسي لـ(فَعَلَ)، وفي كتابه الآخر ذهب إلى أنَّه سماعي.

### التحليل والنقد:

ذكر أبو حيَّان في التذييل أنَّ ثَمَّ تعارضًا بين نصين لابنِ مالكٍ في حكم (فُعُول) جمعًا لـ(فَعَلَ) فقال في التسهيل إنَّه جمعٌ قياسي، وقال في كتاب آخر إنَّه سماعي، ولم يُرجِّح أبو حيَّان أحدَ الحكمين، وتبعه في رأيه المرادي<sup>(١)</sup>، وابن عقيل<sup>(٢)</sup>.

بالرجوع إلى مُصنَّفات ابنِ مالكٍ نجد النصَّ الذي يقصده أبو حيان في شرح الكافية، وفيه صرَّح أنَّ جمع (فَعَلَ) يقلّ، ويقتصر على سَماعه<sup>(٣)</sup>، ولم يذكرْ ابنُ مالكٍ هذا الوزنَ في سبكِ المنظوم<sup>(٤)</sup>، وصرَّح في إيجاز التعريف أنَّ (فَعَلَ) لا يُجمع على (فعول)؛ لأنَّ جمعه ليس قياسيًا<sup>(٥)</sup>. وصرَّح في شرح عمدة الحفاظ أنَّه مقيس<sup>(٦)</sup>. وفي الفوائد المحوية ذكر أنَّ (فُعُول) انفرد مقيسًا بما عينه ياء كنحو بيت<sup>(٧)</sup>.

(١) شرح التسهيل ٨٠٠/٢.

(٢) المساعد على تسهيل الفوائد ٣/ ٤٣٣، ٤٣٤.

(٣) شرح الكافية الشافية ص ١٨٥٢، ١٨٥٣.

(٤) سبكِ المنظوم ص ٢٤٩.

(٥) إيجاز التعريف ص ٤٣.

(٦) شرح عمدة الحفاظ ص ٩٢٥.

(٧) الفوائد المحوية ص ١٣٣.

وقد اختلف النحويون في (فُعُول) جمعاً ل(فَعَلَ)، على قولين:  
أحدهما: إنه جمع غير قياسي، وما جُمع عليه فهو مسموع، وهو أحد قولي  
ابن مالك<sup>(١)</sup>، وهو قول ابن هشام<sup>(٢)</sup>، وابن عقيل<sup>(٣)</sup>، وناظر الجيش<sup>(٤)</sup>.  
وثانيهما: إنه جمع قياسي، وهو قول ابن يعيش<sup>(٥)</sup>، وهو القول الآخر لابن  
مالك<sup>(٦)</sup>، وأبي حيان<sup>(٧)</sup>، والمرادي<sup>(٨)</sup>، والسليسي<sup>(٩)</sup>، والسيوطي<sup>(١٠)</sup>، ورجحه  
عباس حسن<sup>(١١)</sup>.

والراجح هو القول الأول ، وهو أنَّ جمع (فَعَلَ) لا يجمع على (فُعُول)  
قياساً<sup>(١٢)</sup>، فتقول: أسد وأُسود، وذَكَرَ وذُكُور، وَقَدَسَ وَقُدُوس<sup>(١٣)</sup>. ويتبين أنَّ  
ابن مالكٍ له أكثر من رأي في مسألة (فُعُول) جمعاً ل(فَعَلَ).

- 
- (١) إيجاز التعريف ص ٤٣ .
  - (٢) أوضح المسالك ٢٨٧/٤ .
  - (٣) شرح ابن عقيل للألفية ١٢٨ / ٤ .
  - (٤) تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد ٩ / ٤٧٩٠ .
  - (٥) شرح المفصل ١٧/٥ .
  - (٦) شرح عمدة الحفاظ ص ٩٢٥ .
  - (٧) ارتشاف الضرب من لسان العرب ١ / ٤٣٦ .
  - (٨) توضيح المقاصد والمسالك ٣ / ١٣٩٦ .
  - (٩) شفاء العليل ٣ / ١٠٣٩ .
  - (١٠) همع الهوامع ٣ / ٣٥٧ .
  - (١١) النحو الوافي ٤ / ٦٥١ .
  - (١٢) المقاصد الشافية ٧ / ١٤٧ ، إيجاز التعريف ص ٤٣ .
  - (١٣) إيضاح المسالك في شرح تسهيل ابن مالك ص ١٠٣١ .



الموازنة الثامنة: بين ما في التسهيل وما في مصنف آخر لابن مالك عن القياس والسماع في (فُعُول) جمعاً لـ (فَاعِل).

يجمع (فَاعِل) وصفاً على وزن (فُعُول)، ومنه: شاهد وشُهود، وقد تناول ابنُ مالكٍ في التسهيل هذا فقال: «وسماعاً في (فَاعِل) وصفاً غير مضاعف ولا معتلّ العين، وفي نحو: فَسَلٍ وفَوْجٍ وساقٍ، وبَدْرَةٍ، وشُعْبَةٍ، وقُنَّةٍ»<sup>(١)</sup>.

وقد وزن أبو حيّان في شرحه بين قول ابنِ مالكٍ في التسهيل وما قاله في غيره، فقال: ((مثاله في (فَاعِل) وصفاً شاهداً وشُهوداً، وراكِعٌ وركوعٌ، وهاجِدٌ وهُجودٌ، وساجِدٌ وسُجودٌ، وباكٍ وبُكيٌّ، وصالٍ وصلِيٌّ، وعاتٍ وعَتِيٌّ. ومثالُ فِعَالٍ فيه صاحِبٌ وصِحاب. واحتَرَزَ بقوله: غير مضاعف من نحو رادٍ وواِدٍ. وبقوله: ولا معتلّ العين من نحو قائمٍ وبائع. وقد ذكر في غير هذا الكتاب أنّ (فُعُولاً) قد يكون جمعاً لـ (فَاعِل) على قِلّة، وفرق بين قوله: وسَماعاً، وبين قوله: على قِلّة))<sup>(٢)</sup>.

يوازن أبو حيّان بين نصِّ ابنِ مالكٍ في التسهيل ونصِّه في كتاب آخر له - لم يُسمه - ويرى أنّ قوليه فيهما مختلفان؛ ففي التسهيل ذهب إلى أنّ (فُعُولاً) جمع سماعي لـ (فَاعِل)، وفي كتابه الآخر قال: إنّهُ قليل.

التحليل والنقد:

(١) تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد ص ٢٧٣.

(٢) التذيل والتكميل ٢٩٣/١٧.

يلمح أبو حيَّان في التذييل أنَّ ابنَ مالكٍ تارةً يقول: يجمع (فاعل) على (فعول) على قلة، وتارة يقول: إنَّه سماعي، ولم يُرَّجَّح أبو حيَّان أحدَ القولين. ولم أجد من شَرَّاح التسهيل مَنْ يوافقه<sup>(١)</sup>.

بالرجوع إلى شرح الكافية الشافية نجد أنَّ ابنَ مالكٍ ذهب إلى أنَّ (فعولاً) قد يكون جمعاً لـ (فاعل) على قلة<sup>(٢)</sup>. ولم يذكره في شرح عمدة الحافظ<sup>(٣)</sup>، ولا في الفوائد المحوية<sup>(٤)</sup>.

وللنحويين في هذا الجمع أقوال، وهي:

**القول الأول:** أنه قياسي فيما جاء مصدره على (فُعُول)، مثل: شُهُود وَخُضُور وَزُكُوع<sup>(٥)</sup>، على أن يكون (فاعل) صفةً للمؤنث، أو للمذكر غير العاقل<sup>(٦)</sup>.

**القول الثاني:** أنه سماعي يحفظ، وهو ما ذهب إليه أبو حيَّان<sup>(٧)</sup>، والسيلسي<sup>(٨)</sup>، وابنُ النازم<sup>(٩)</sup>.

(١) شرح التسهيل للمرادي ٨٠١/٢، شفاء العليل ص ١٠٣٩.

(٢) شرح الكافية ١٨٥٣/٤.

(٣) شرح عمدة الحافظ ص ٩٢٥.

(٤) الفوائد المحوية ص ١٣٣.

(٥) شرح شافية ابن الحاجب ١٥٨/٢.

(٦) إيجاز التصريف في علم التعريف ص ٤٨.

(٧) ارتشاف الضرب من لسان العرب ١/ ٤٣٦.

(٨) شفاء العليل ١٠٣٩/٣.

(٩) شرح ابن النازم للألفية ص ٥٥٣.

**القول الثالث:** أنَّ جمعَ (فاعل) على (فعول) قليل، وهو قول السيرافي<sup>(١)</sup>، وأحد قولي ابن مالك<sup>(٢)</sup>، وهو اختيار ناظر الجيش<sup>(٣)</sup>.

**القول الرابع:** شذ (فعول) في غير فعل، نحو: شاهد وشهود<sup>(٤)</sup>.  
والظاهر أنَّ القولَ الأول هو القول الوجيه، فيُجمع (فاعل) على (فعول)، إذا كان صفةً، ومصدرها على (فعول)؛ لعدم وجود ما ينقضه أو يعارضه، ولوروده في القرآن الكريم في قوله تعالى: ﴿لِلطَّائِفِينَ وَالْعَاكِفِينَ وَالرُّكَّعِ السُّجُودِ﴾<sup>(٥)</sup>، فسجود جمع ساجد<sup>(٦)</sup>، ونحو قولهم: "قاعد"، و"فُعُودٌ"، و"جالِسٌ"، و"جُلُوسٌ"، و"شاهدٌ"، و"شُهُودٌ"<sup>(٧)</sup>.

**الموازنة التاسعة:** بين ما في التسهيل وما في مصنف آخر لابن مالك عن القياس والقلة في جمع (فعل) على (فُعْلان).

بعضُ الكلمات على وزن (فعل) تُجمع على وزن (فُعْلان)، قال ابنُ مالكٍ في التسهيل: «ومنها فُعْلانٌ لاسمٍ على فَعِيلٍ، أو فَعَلٍ صحيح العين، أو فَعَلٍ،

(١) شرح كتاب سيبويه ٢٣٣ / ٤.

(٢) شرح الكافية ١٨٥٣ / ٤.

(٣) تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد ٩ / ٤٧٩٠.

(٤) توضيح المقاصد والمسالك ٣ / ١٣٩٦.

(٥) البقرة: ١٢٥.

(٦) معاني القرآن وإعرابه ص ٢٠٧.

(٧) شرح المفصل ٥ / ٥٥.

أو فِعْلٍ، ويُحَفَظُ فِي فَاعِلٍ، وَأَفْعَلِ فَعْلَاءً، وَنَحْوِ حُوَارٍ، وَزُقَاقٍ، وَتَيٍّ، وَقَعِيدٍ، وَجَذَعٍ، وَرَخَلٍ»<sup>(١)</sup>.

وقد وازن أبو حيان في شرحه بين قول ابن مالك في التسهيل ومُصنّف آخر له، فقال: ((ش: مثاله على (فَعِيلٍ): رَغِيفٌ ورُغْفَانٌ، وَكُثِيبٌ وَكُثْبَانٌ، وَقَضِيبٌ وَقُضْبَانٌ. ومثاله على (فَعَلٍ) أو (فَعْلٍ): ظَهَرٌ وَظُهُرَانٌ، وَبَطْنٌ وَبُطْنَانٌ، وَتَعَبٌ وَتُعْبَانٌ، وَسَقَبٌ وَسَقْبَانٌ، وَذُئِبٌ وَذِئْبَانٌ. وذكر في غير هذا الكتاب أَنَّ (فُعْلَانًا) يَقِلُّ فِي جَمْعٍ (فَعْلٍ)، وهنا ذكر ما ظاهره أنه مَقِيسٌ))<sup>(٢)</sup>.

يوازن أبو حيان بين نصّ ابن مالك في التسهيل ونصّه في كتاب آخر له لم يُسمه، ويرى أَنَّ هناك اختلافًا بين القولين، ففي التسهيل يظهر أَنّه ذهب إلى أَنَّ (فُعْلَانًا) جمع قياسي لـ(فَعْلٍ)، وفي كتابه الآخر قال: إِنَّه قليل.

### التحليل والنقد:

يرى أبو حيان في التذييل أَنَّ لابن مالك قولين مختلفين عن جمع (فَعْلٍ) على (فُعْلَانٍ)؛ ففي التسهيل يلمح أَنّه يذهب إلى أَنّه جمع قياسي، وفي غيره ذهب إلى أَنّه قليلٌ، وهما قولان متعارضان. ولم يُرَجِّحْ أبو حيان أحد القولين. وتبعه فيما ذهب إليه المرادي<sup>(٣)</sup>، وناظر الجيش<sup>(٤)</sup>.

(١) تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد ص ٢٧٦.

(٢) التذييل والتكميل ٣١٩/١٧.

(٣) شرح التسهيل ٨١٢/٢.

(٤) تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد ٤٨٠٦/٩.

وبالرجوع إلى شرح الكافية الشافية نجد أنَّ ابنَ مالكٍ ذهب إلى أنَّ (فُعْلَانًا) يقل في (فعل) كـ(ذئب) و(ذُوبان)<sup>(١)</sup>، وفي إيجاز التعريف ذهب إلى أنَّه على غير القياس<sup>(٢)</sup>، وفي سبك المنظوم والفوائد المحوية أنَّه ممَّا يُحفظ<sup>(٣)</sup>، ولم يذكره في شرح عمدة الحافظ<sup>(٤)</sup>.

ونجد أن النحويين لهم في هذه المسألة قولان:  
القول الأول: أنَّه قليل، ذهب سيبويه إلى ذلك<sup>(٥)</sup>، وهو ظاهر كلام المبرد<sup>(٦)</sup>، وهو قول ابن مالك في شرح الكافية، وابن عقيل<sup>(٧)</sup>، وهو ما ذهب إليه الصيمري<sup>(٨)</sup>.

---

(١) شرح الكافية الشافية ص ١٨٥٩.

(٢) إيجاز التعريف ص ٤٤.

(٣) سبك المنظوم ص ٢٥٢، الفوائد المحوية ص ١٢٥، تباين آراء ابن مالك في سبك المنظوم ٥٤٣٥.

(٤) شرح عمدة الحافظ ص ٩٣١.

(٥) الكتاب ٣ / ٥٧١، ٥٧٥، ٥٧٦.

(٦) المقتضب ٢ / ١٩٧.

(٧) المساعد على تسهيل الفوائد ٣ / ٤٤٩.

(٨) التبصرة والتذكرة ص ٦٤٧.

**القول الثاني:** أنَّ جَمَعَ (فَعَلَ) على (فُعْلان) جمع قياسي، وهو الظاهر من قول أبي علي الفارسي<sup>(١)</sup>، وهو ظاهر قول ابن مالك في التسهيل، وأبي حيَّان<sup>(٢)</sup>، والسليسي<sup>(٣)</sup>.

والذي يترجَّح عندي أنَّ جَمَعَ (فَعَلَ) على (فُعْلان) هو جمع غير قياسي؛ لقلة الألفاظ التي سُمعتْ مجموعة عليه<sup>(٤)</sup>، والنحويون لا يجيزون القياس على القليل.

**الموازنة العاشرة:** بين ما في التسهيل وما في إيجاز التعريف عن إبدال الهمزة واوًا أو ياءً.

عندما تقع ألف التفسير بين حرفي علة تُبدل همزةً وجوبًا من ثانيهما إذا كان متَّصلًا بالطرف مثل: أوائل جمع أوَّل، قال ابنُ مالكٍ في التسهيل: «إذا اكتنف طرفا اسم حرفي لينٍ بينهما ألفٌ وجب - في غير ندور - إبدالُ الهمزة من ثانيهما إنَّ لم يكن بدلًا من همزةٍ ولا مفصولاً من الطرف لفظًا أو تقديرًا، ولا يختص هذا الإعلال بواوين في جمع خلافاً للأخفش»<sup>(٥)</sup>.

وقد وازن أبو حيَّان في شرحه بين قول ابن مالكٍ هذا في التسهيل وقوله في إيجاز التعريف، فقال: ((وفي قوله: (ولا مفصولاً من الطرف) تعقُّب؛ وذلك

(١) التكملة ص ٤١٩.

(٢) ارتشاف الضرب من لسان العرب ١/ ٤٤٨، ٤٤٩، البحر المحيط في التفسير ٦/ ٢٣٣.

(٣) شفاء العليل ص ١٠٤٢.

(٤) الأصول في النحو ٢/ ٤٣٦.

(٥) تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد ص ٣٠١.

أنَّه قدَّم أولَ الفصل أنَّه إذا اكتنف طرفًا اسمَ حرفيَّ لينٍ بينهما ألفٌ، ومثلُ: عَوَاوِيرَ وطَوَاوِيرَ لم يَلِ الواوُ الأخيرةَ الطرفَ، وإِنَّمَا وَلِيَتْهَا ياءٌ بعدها الطرفَ، والأَحسنُ قوله في إيجاز التعريف: "إذا وقعتْ ألفُ التَّكسيرِ بين حرفيَّ علةٍ وجبَ إبدالُ الهمزة من ثانيهما إن اتَّصل بالطرف" ثم قال بعد كلام: "فلو انفصل من الطرف دون اضطرار وجب التصحيح" <sup>(١)</sup>. ونصَّ على أنَّ عبارته في إيجاز التعريف هي الحسنَى <sup>(٢)</sup>.

### التحليل والنقد:

يرى أبو حيَّان في التذييل أنَّ ابنَ مالِكٍ أجاد في عبارته في إيجاز التعريف، بخلاف ما عبَّرَ به في التسهيل. وتبعه ناظر الجيش <sup>(٣)</sup>. ففي هذه المسألة لابن مالِكٍ رأي واحد عبر عنه بصيغتين مختلفتين.

قد يعبر المصنفون عن الرأي الواحد بعبارات مختلفة، وهذا ما فعله ابنُ مالِكٍ في التسهيل وغيره، فقد تتحدَّ عباراته في بعض كتبه ، وقد تختلف أحياناً <sup>(٤)</sup>، وهذا ما انتبه إليه أبو حيَّان. ولم يوازن المرادي <sup>(٥)</sup>، والسليسي <sup>(٦)</sup> وابن عقيل <sup>(٧)</sup>، بين النصين، واكتفوا بشرح نص التسهيل، وهذا يدل على أنَّ نصَّ التسهيل

(١) التذييل والتكميل ١٩ / ٢٣٦، ٢٣٧.

(٢) إيجاز التعريف ص ١١٠، ١١١.

(٣) تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد ١٠ / ٥٠٢٢.

(٤) الفوائد المحوية ص ١٥٠.

(٥) شرح التسهيل ٢ / ٩٦٧، ٩٦٨.

(٦) شفاء العليل ص ١٠٨٣.

(٧) المساعد على تسهيل الفوائد ٤ / ٩٥، ٩٦.

واضح؛ إلا أنَّ نصَّ إيجاز التعريف أكثر دقةً منه، وهو الأقرب إلى نصوص النحويين وتعبيراتهم، فهم يقولون: إنَّ وقع بينها وبين الطرف حرف لم تهمز، مثل قولهم في طاووس: طاوويس، فالواو الثانية صار بينها وبين الطرف حرف فلا تقلب؛ لبعدها من الطرف، وفي العواور لم يهمز الواو، وقد وقعت طرفاً بعد ألف؛ لأنَّ تقديره بالعواوير. فإذا قدرها كذلك بُعدت من الطرف، ولا يجوز همزها<sup>(١)</sup>.

ويترجَّح عندي أنَّ ما ذهب إليه أبو حيَّان وناظر الجيش في جودة عبارة ابن مالك في إيجاز التعريف قول وجيه<sup>(٢)</sup>، فهما يريان أنَّ عبارته في التسهيل قد تؤدي إلى لبس، فأخرها شبه متناقض مع أولها، ورأي ابن مالك في كتابيه واحد<sup>(٣)</sup>، وهو موافق لما ذهب إليه النحويون خلافاً للأخفش<sup>(٤)</sup>، فلا يبدل حرف اللين همزة إذا ابتعد من الطرف؛ لأنَّ الموجب للقلب الثقل مع القرب من الطرف، فلما فُقد أحد وصفي العلة، وهو مجاورة الطرف، لم يثبت الحكم، فقوي بذلك عن أن يعتل؛ لأنَّ حرفَ العلة يقوى ببعده عن موضع التغيير<sup>(٥)</sup>.

(١) المقتضب ١/ ١٢٦، الإيضاح في علل النحو ص ١١٧، شرح كتاب سيبويه ٥/ ٢٦٢.

(٢) ارتشاف الضرب من لسان العرب ١/ ٢٥٩.

(٣) تطور فكر ابن مالك الصربي ص ٥٦٨.

(٤) شرح المفصل ١٠/ ٩١، المبدع في التصريف ص ١٤٧.

(٥) زوال الموجب دراسة في الإعلال والإبدال ص ٥٩٥.



## الموازنة الحادية عشرة: بين ما في التسهيل وما في إيجاز التعريف عن النقاء الهمزتين في كلمة واحدة.

اختلف النحويون في حكم تحقيق الهمزة وتسهيلها، وقد تناول ابنُ مالكٍ في التسهيل حكم تحقيق الهمزة غير الساكنة مع الاتصال فقال: «وتحقيقُ غير الساكنة مع الاتصال لغةٌ. ولو توالى أكثر من همزتين حُقِّقت الأولى، والثالثة، والخامسة، وأبدلت الثانية والرابعة»<sup>(١)</sup>.

وقد وزن أبو حيَّان في شرحه بين قول ابنِ مالكٍ في التسهيل وقوله في إيجاز التعريف، فقال: «وقوله: (وتحقيق غير الساكنة مع الاتصال لغة)؛ أي: وتحقيق الهمزة المتحركة مع اتصالها بهمزة أخرى لغة، فتقول في أَيْمَة: أَيْمَة، وفي أَوْمٍ من فلان: أَوِّمٍ من فلان. وقال في (إيجاز التعريف): «اجتماع الهمزتين في كلمة مُوجِبٌ لإبدال الثانية حرف لين ما لم يشذ التحقيق، أو تكن الأولى عيناً تليها ألف شبه مفاعل؛ فتبدل واوًا، كدَوَابَّة وذوائب، أو تجتمعا كاجتماعهما في سأل». ثم قال: «فإن كانت ساكنةً بعد متحركة» وذكر أحكامها. فقوله في هذا: «مالم يشذ التحقيق» منافٍ لقوله هنا: إنَّ ذلك لغة، إلا إن كان يعني بالشذوذ شذوذ القياس فنَعَمْ، كقولهم: إعمالُ الحجازيين (ما) شاذٌّ، يعنون: في القياس»<sup>(٢)</sup>.

فأبو حيَّان يرى أنَّ ما قاله في إيجاز التعريف منافٍ لما قاله في التسهيل، ثم يلتمس أبو حيَّان مخرجًا لابنِ مالكٍ: (إلا إن كان يعني بالشذوذ شذوذ القياس).

(١) تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد ص ٣٠٢.

(٢) التنزيل والتكميل ١٩/ ٢٦٣.

## التحليل والنقد:

يرى أبو حيان في التذييل - وفي غيره<sup>(١)</sup> - أنَّ ابنَ مالكٍ له نصٌّ في إيجاز التعريف منافٍ لما جاء في التسهيل، وتبعه من شُراح التسهيل المرادي<sup>(٢)</sup>، وتبعهما ابنُ عقيل في المساعد<sup>(٣)</sup>.

وبالرجوع إلى إيجاز التعريف<sup>(٤)</sup> نجد أنَّ ابنَ مالكٍ قد ذكر ما نُسب إليه، وقصر في نظم الكافية التحقيق على السماع قال:

وَمَا أَتَى عَلَى خِلَافٍ مَا مَضَى فَاحْفَظْ وَكُنْ عَنِ الْقِيَاسِ مُعْرِضًا

وكثر التحقيق في نحو (أؤم) فاحفظ ومن عليه قاس لا تلم

وقال في شرح الكافية الشافية<sup>(٥)</sup>: «أشار بقوله: وما أتى على خلاف ما

مضى... إلى (أئمة) - بالتحقيق - وهي قراءة ابن عامر والكوفيين، وإلى قول بعض العرب: (اللهم اغفر لي خطائي) - بمزتين محقتين - ونحو ذلك».

فابنُ مالكٍ في إيجاز التعريف اختار قولَ سيبويه<sup>(٦)</sup> إذا التقت الهمزتان في كلمة واحدة يجب قلب الهمزة الثانية حرفَ لينٍ؛ وذلك لاستئصال اجتماع

(١) ارتشاف الضرب من لسان العرب ١/ ٢٦٧.

(٢) شرح التسهيل ٢/ ٩٨١، توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك ٣/ ١٥٨١.

(٣) المساعد على تسهيل الفوائد ٤/ ١١١، ١١٢.

(٤) إيجاز التعريف ص ١١٧.

(٥) شرح الكافية الشافية ٤/ ٢١٠٠، ٢١٠١.

(٦) الكتاب ٣/ ٥٥٢.

همزتين في كلمة<sup>(١)</sup>، وهو قول البصريين، وفي التسهيل والكافية وشرحها اختار قول الكوفيين، فهم يذهبون إلى صحة التحقيق، وبه قرأ كثيرٌ منهم<sup>(٢)</sup>. والقول الأرجح هو القول الأول؛ لندرة السماع بالتحقيق، فلا يُقاس عليه باستمرار، فالأرجح أن يُقاسَ على ما اشتهر وكثر<sup>(٣)</sup>، وما قل يُحفظ ولا يُقاس على نحو قراءة الكوفيين<sup>(٤)</sup>. وقوله: إنَّ التحقيق لغة؛ مبنيٌّ على أنه قد نُسب التحقيق إلى تميم وقيس وأسد وعقيل ومَنْ جاورهم<sup>(٥)</sup>، ومال أهل الحجاز إلى التخفيف<sup>(٦)</sup>. وتفسيرُ أبي حيانٍ للتعارض عند ابن مالكٍ وأَنَّهُ شاذٌّ بمعنى: أَنَّهُ ليس قياسياً قول وجيه<sup>(٧)</sup>، فتحقيق الهمزتين لم تعامل بهذه المعاملة في غير الفعل إلا في أئمة<sup>(٨)</sup>. وابنُ مالكٍ في شرح عمدة الحافظ في موضع آخر استخدم هذا التعبير: «ونبهت بقولي: (ما لم يشذ) على ما يشذ من نحو قولهم: ... والقياس ...»<sup>(٩)</sup>.

(١) شرح المفصل ٩ / ١١٨.

(٢) المقاصد الشافية ٩ / ٨٢.

(٣) المقاصد الشافية ٩ / ٨٢.

(٤) أوضح المسالك ٤ / ٣٤٢، المساعد على تسهيل الفوائد ٤ / ١١٢.

(٥) اللهجات العربية في التراث ص ٣٣٦.

(٦) شرح المفصل ٩ / ١١٨.

(٧) شرح المفصل ٩ / ١١٨، ١١٩.

(٨) شرح ابن عقيل للألفية ٤ / ٢١٧.

(٩) شرح عمدة الحافظ ٩٥٩.

الموازنة الثانية عشرة: بين ما في التسهيل وما في إيجاز التعريف عن  
تصحیح الواو في (الصَّوْرَى) بين الشذوذ والاطراد.

اُخْتُلِفَ في ألف التأنيث المقصورة في نحو: (الصَّوْرَى، والحَيْدَى) فذهب  
سيبويه<sup>(١)</sup> وتبعه المازني<sup>(٢)</sup> إلى أنَّها مانعةٌ من الإعلال؛ لاختصاصها بالاسم.  
وذهب الأخفش<sup>(٣)</sup> إلى أنَّها لا تمنع الإعلال؛ لأنَّها لا تخرجه عن شبه الفعل؛  
لأنَّها في اللفظ بمنزلة ألف فعلا، فتصحیح صَوْرَى عند المازني مقيس، وعند  
الأخفش شاذ لا يُقاس عليه. أمَّا ابنُ مالكٍ في التسهيل يرى أنَّ التصحیح شاذٌّ  
وفاقًا للأخفش فيقول: «وتصحیح نحو: صوری شاذ لا يقاس عليه وفاقًا لأبي  
الحسن»<sup>(٤)</sup>.

وقد وزن أبو حيان في شرحه بين نصِّ ابنِ مالكٍ في التسهيل ونصِّ له في  
مُصنّف آخر من مصنفاته، فقال: (( اختار المصنّف في (صَوْرَى) مذهبَ  
الأخفش في أنَّه شاذٌّ، ومذهب (س) أنَّ تصحیحَه مُطَرَّد، وأنَّ ألفَ التأنيث  
تُخالف تاء التأنيث، وقد اختار المصنّف في بعض كتبه<sup>(٥)</sup> مذهب (س)، فقال:  
((ويمنع أيضًا من الإعلال المذكور كونُ حرف اللّين عين فعَلان كالجولان  
والسَّيلان، أو عين فعَلَى كالصَّوْرَى، والحَيْدَى، وصُحِّحَ عين هذين المثالين؛ لأنَّ

(١) الكتاب ٤ / ٣٦٣.

(٢) شرح كتاب التصريف ٦ / ٢.

(٣) شرح الكافية الشافية ٤ / ٢١٣٤.

(٤) تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد ص ٣١٠.

(٥) إيجاز التعريف ص ١٧٣، ١٧٤.

حركة عينيها لا تكون غير فتحة إلا في الصحيح/ على قلة كظربان،  
وسُبُعان...))<sup>(١)</sup>.

فاختار ابنُ مالكٍ مذهبَ الأخفش في التسهيل، مخالفًا رأيه في كتاب آخر  
من مصنفاته؛ حيثُ اختار فيه مذهب سيبويه.

### التحليل والنقد:

ذكر أبو حيَّان في التذييل أنَّ ابنَ مالكٍ في التسهيل اختار مذهبَ  
الأخفش، وفي غيره اختارَ مذهب سيبويه، دون أن يُرجِّحَ أحدَ القولين. وتبعه  
المرادي<sup>(٢)</sup>، والسليسي<sup>(٣)</sup>.

وبالرجوع إلى مصنفاتِ ابنِ مالكٍ نجد أنَّ النصَّ الذي أورده أبو حيَّان هو  
من إيجاز التعريف، وقد ذكر القولين في الكافية الشافية:

والمازني قاسَ على ك (الصَّوَرَى) وَعَدَّه الْأَخْفَشُ مِمَّا نَدَّرَا  
وفي شرحها لم يُرجِّحَ أحدَ القولين<sup>(٤)</sup>.  
فيظهر أنَّ في المسألة قولين:

---

(١) التذييل والتكميل ١٩ / ٣٨٢.

(٢) شرح التسهيل ٢ / ١٠١٩.

(٣) شفاء العليل ص ١١٠٠.

(٤) شرح الشافية الكافية ٤ / ٢١٣٣، ٢١٣٤.

**القول الأول:** أنّ تصحيح واو (الصَوْرَى) قياسيّ ؛ لأنّ آخره ألف تأنيث وهي مختصة بالأسماء، تُسب هذا القول إلى سيبويه<sup>(١)</sup>، وأبي علي الفارسي<sup>(٢)</sup>، وهو قول المازني، وصدر الأفاضل الخوارزمي<sup>(٣)</sup>، وهو اختيار ابن مالك في إيجاز التعريف، والرضي الإستراباذي<sup>(٤)</sup>، وأبي حيّان<sup>(٥)</sup>، وابن هشام الأنصاري<sup>(٦)</sup>، وهو اختيار عباس حسن<sup>(٧)</sup>.

**القول الثاني:** أنّ تصحيح واو (الصورى) شاذ ؛ لأنّ ألفها في اللفظ كالف "فَعَلَى"<sup>(٨)</sup>، والألف كالتاء لا تخرج الكلمة عن وزن الفعل، وهو قول الأخفش، وتُسب إلى المبرد<sup>(٩)</sup>، وهو اختيار ابن مالك في التسهيل.

والراجح هو القول الأول، فتُقلب الواو والياء ألفاً؛ لتحركهما وانفتاح ما قبلهما بشرط ألا تكون إحداها عيناً في كلمةٍ منتهيةٍ بأحد الأحرف الزائدة المختصة بالأسماء؛ كالألف والنون<sup>(١٠)</sup>، فإنّ انتهت بما اختصت به الأسماء

---

(١) الكتاب ٤ / ٣٦٣، توضيح المقاصد ٣ / ١٦٠٢، شرح الأشموني للألفية ٢ / ١٢٥.

(٢) التكملة ص ٦٠٧.

(٣) التخمير ٤ / ٣٨٥.

(٤) شرح شافية ابن الحاجب ٣ / ١٠٧.

(٥) النكت الحسان ص ٢٦٩.

(٦) أوضح المسالك ٤ / ٢٦٠، ٣٥٢.

(٧) النحو الواقي ٤ / ٧٩٠.

(٨) المخصص ٤ / ٤٨٨.

(٩) التخمير ٤ / ٣٨٥، شرح شافية ابن الحاجب ٣ / ١٠٦، ١٠٧.

(١٠) التكملة ص ٦٠٧.

صَحَّحْتُ؛ نحو: الجَوْلَانِ والهِيمَانِ والصَّوَرَى والحَيْدَى<sup>(١)</sup>، ففي إعلان لام الفعل إذا كانت واوًا أو ياءً لا تعتل، وهي أولى بالإعلال من العين؛ لضعفها لكونها متطرفة، وقياسًا على هذا وَجَبَ ألا تعتل العين<sup>(٢)</sup>.

ويظهر أنَّ ابنَ مالكٍ تطور التفكير الصرفي لديه فاستقر في آخر مصنفاته<sup>(٣)</sup> على قول سيبويه، وهو الذي عليه أكثر النحويين.

**الموازنة الثالثة عشرة: بين ما في التسهيل وما في إيجاز التعريف عن إبدال التاء الواقعة بعد الجيم دالًّا بين السماع والقياس.**

ورد عن العرب إبدال التاء الواقعة بعد الجيم دالًّا فقالوا في (اجتمعوا): اجدمعوا وفي (اجتز): اجدز، وقد تناول ابنُ مالكٍ ذلك في التسهيل، فقال: «وقد تُبدل دالًّا بعد الجيم»<sup>(٤)</sup>.

وقد وازن أبو حَيَّان في شرحه للتسهيل بين قولِ ابنِ مالكٍ عن هذه المسألة في التسهيل وقوله عنها في إيجاز التعريف، فقال: «وقوله: وقد تُبدل دالًّا بعد الجيم قالوا في اجْتَمَعُوا: اجدَمَعُوا، وفي اجْتَزَّ: اجدَزَّ، قال الشاعر:

فقلتُ لصاحبي لا تحبسنا  
بنزع أصوله، واجدزَّ شيخا<sup>(٥)</sup>

(١) أوضح المسالك ٣٥٢/٤، النحو الوافي ٧٩٠/٤.

(٢) المنصف ٧/٢، شرح، كتاب سيبويه ٢٧٠/٥، شرح المفصل ١٠/١٧.

(٣) تطور فكر ابن مالك الصرفي في باب الإعلال والإبدال ص ٥٥٩، ٥٦٨، ٥٩٧.

(٤) تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد ص ٣١٢.

(٥) من الوافر، والشاهد في (اجدز) فإن أصلها اجتز، فقلت التاء دالا، بلا نسبة في: شرح المفصل ١٠/٤٩، إيجاز التعريف ص ١٨٢.

ولا يجوز القياس على هذا، فلا تقول في اجْتَرَحَ: اجْدَرَحَ، ولا في اجْتَرَأَ: اجْدَرَأَ. ويظهر من كلام المصنف في غير هذا الكتاب أنَّ ذلك لغة لبعض العرب، قال في بعض تصانيفه<sup>(١)</sup>: «فلو كانت فاءُ الافتعال جيماً كالاجتماع، فمن العرب مَنْ يستثقل سلامة التاء، فيجعلها دالاً كاجدِماع<sup>(٢)</sup>، وعلى ذلك قول الشاعر: فقلتُ لصاحبي» البيت. فظاهر هذا أنَّ ذلك لغة لبعض العرب، وإذا كان لغةً كان مقيساً»<sup>(٣)</sup>.

فها هنا يُنبِّه أبو حيَّان على اختلاف رأي ابن مالك في هذا الإبدال.

### التحليل والنقد:

يظهر من كلام أبي حيَّان في التذييل - وغيره<sup>(٤)</sup> - أنَّ ابن مالك قد اختلف رأيه في قلب تاء الافتعال الواقعة بعد الجيم، ففي التسهيل يذهب إلى أنَّه سماعيٌّ؛ لا يُقاس عليه، وفي إيجاز التعريف كانت عبارته تدل على أنَّه لغةٌ، وما كان لغةً يكون قياساً، وتبعه شراح التسهيل؛ كالمرادي<sup>(٥)</sup>، وابن عقيل<sup>(٦)</sup>، ولم ينتقده بعضهم<sup>(٧)</sup>.

(١) إيجاز التعريف ص ١٨٢.

(٢) نصها في إيجاز التعريف: "كالاجدماع"، ص ١٤٨.

(٣) التذييل والتكميل ٢٠ / ٣٤.

(٤) ارتشاف الضرب من لسان العرب ١ / ٣١١.

(٥) شرح التسهيل ٢ / ١٠٣٦.

(٦) المساعد على تسهيل الفوائد ٤ / ١٨٣.

(٧) شفاء العليل ص ١١٠٤، تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد ١٠ / ٥١٨٦.



وبالرجوع إلى مصنفات ابن مالك نجده يقول: ((وربما أُبدلت دالًّا بعد الجيم))<sup>(١)</sup>.

والظاهر أنَّ ما قاله ابنُ مالكٍ أنَّها لغةٌ قولٌ صحيحٌ، ويدلُّ على ذلك ما جاء في الصاحبي: «والدال: لا عِلَّةَ لها إِلَّا فِي لُغَةٍ مَنْ يَقلبُ التاءَ دالًّا. فحدَّثنا عليٌّ عن محمد بن فرح عن سلمة عن الفَرَّاءِ قال: قوم من العرب يقولون: "أجدبيكَ" فِي موضعٍ "أجتبيكَ" يجعلون تاءَ الافتعال بعد الجيم دالًّا»<sup>(٢)</sup>. واختلفت أقوال النحويين في هذه المسألة القول الأول: أنَّ إبدالَ التاء دالًّا إذا كانت بعد الجيم من لغات العرب<sup>(٣)</sup>، وهو قليل وغير مطرد<sup>(٤)</sup>، ولا يُقاس عليه<sup>(٥)</sup> إِلَّا أنَّ يُسمع، وهو قول ابن جني<sup>(٦)</sup> وابن يعيش<sup>(٧)</sup> وابن عصفور<sup>(٨)</sup>، وابن عقيل<sup>(٩)</sup>، والشاطبي<sup>(١٠)</sup>.

---

(١) الفوائد الخوية ص ١٥٥، سبك المنظوم ص ٢٧٠.

(٢) الصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها ص ٧١.

(٣) الكتاب ٤ / ٤٧٩.

(٤) النكت الحسان ص ٢٥٨، ارتشاف الضرب من لسان العرب ١ / ٣١١.

(٥) توضيح المقاصد والمسالك ٣ / ١٦٢٣.

(٦) سر صناعة الإعراب ١ / ١٩٨.

(٧) شرح المفصل ٥ / ٤١٠.

(٨) الممتع الكبير في التصريف ص ٢٣٦، ٢٣٧.

(٩) المساعد على تسهيل الفوائد ٤ / ١٨٣.

(١٠) المقاصد الشافية ٩ / ٣٨٤.

**القول الثاني:** أَنَّهُ لَعَنَ، يُقَاسُ عَلَيْهَا، وَهُوَ قَوْلُ ابْنِ الْأَثِيرِ، وَأَمَّا غَيْرُ الْمُقَاسِ عِنْدَهُ فَيُبَدِّلُهَا فِي (تَوَلَّجَ) فَقَالُوا: دَوَلَجَ<sup>(١)</sup>.

**القول الثالث:** أَنَّهُ شَاذٌ<sup>(٢)</sup>، وَهُوَ قَوْلُ ابْنِ الْحَاجِبِ<sup>(٣)</sup>، وَأَبِي حَيَّانَ، وَأَبِي الْفَدَاءِ<sup>(٤)</sup>.

وَالرَّاجِحُ أَنَّهُ سَمَاعِيٌّ لَا يُقَاسُ عَلَيْهِ؛ لِقَلَّةِ الْمَسْمُوعِ عَنِ الْعَرَبِ، فَقَوْلُهُمْ (تَوَلَّجَ) أَكْثَرَ اسْتِعْمَالًا مِنْ (دَوَلَجَ)، وَأَمَّا قَلْبُ التَّاءِ دَالًّا فِي (اجْدَمَعَ) فَقَبْلُ لَتَنَاسَبِ الصَّوْتِ<sup>(٥)</sup>؛ لِأَنَّهُمَا حَرْفَانِ مَجْهُورَانِ<sup>(٦)</sup>، لَكِنَّهُمَا لَيْسَا مِنْ مَخْرَجٍ وَاحِدٍ؛ لِذَلِكَ يَقُلُّ إِبْدَالُهُمَا<sup>(٧)</sup>.

(١) البديع في علم العربية ٢ / ٥٦٥

(٢) البحر المحيط في التفسير ٨ / ١٦٣.

(٣) شرح شافية ابن الحاجب ٣ / ٢٢٨.

(٤) الكنز في فني النحو والصرف ٢ / ٢٤٨.

(٥) شرح شافية ابن الحاجب ٣ / ٢٢٨.

(٦) الكتاب ٤ / ٤٧٩.

(٧) المخصص ٤ / ١٨٢، تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد ١٠ / ٥١٨٦، ٥١٨٧.

## المبحث الثاني: جهود أبي حيان الأندلسي في الموازنات.

يتجلى من موازنات أبي حيان عمق درايته بالنحو والصرف، فكان ناقدًا مُستقلًا يفحص أقوال ابن مالك بدقة، ويقارن بينها، فإذا وجد تناقضًا أو اختلافًا في الرأي علّق عليه.

وبتتبع الموازنات الصرفية التي عقدها أبو حيان بين نصّ ابن مالك في التسهيل وما يقابله من نصوص في كتبه الأخرى، في كتاب التذيل والتكميل، والتي بلغ عددها ثلاث عشرة موازنة، نجد أنّه تنوعت موضوعات تلك الموازنات، وذلك على النحو الآتي:

أولاً: اختلاف الأحكام التي أطلقها ابن مالك، فقد ينص في مسألة في التسهيل على أنها سماعية، وينص في كتاب آخر على أنها قليلة، وذلك ما ورد في الموازنة بين قول ابن مالك في التسهيل: ((وسماعًا في فاعِلٍ وصفًا))<sup>(١)</sup>، وبين نصه في كتاب آخر؛ حيث يقول أبو حيان: ((وقد ذكر في غير هذا الكتاب أنّ (فُعُولًا) قد يكون جمعًا لـ(فاعِلٍ) على قِلَّة، وفرقٌ بين قوله: وسماعًا، وبين قوله: على قِلَّة))<sup>(٢)</sup>. وهذا في غاية التدقيق، فليس كل ما كان سماعًا ينبغي أن يكون قليلًا.

(١) تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد ص ٢٧٣.

(٢) التذيل والتكميل ٢٩٣/١٧.

ثانيًا: ما ظهر لأبي حيَّان من تعارض بين نصِّي ابن مالك، ومن ذلك قول أبي حيان: ((وقوله: (أو على فَعَل) <sup>(١)</sup> مثاله: أَسَدٌ وَأُسُودٌ، وَشَجَنٌ وَشُجُونٌ، وَنَدَبٌ وَنُدُوبٌ، وَذَكَّرٌ وَذُكُورٌ، وظاهرُ قوله في هذا الكتاب أَنَّ جمع (فَعَلٍ) على (فُعُولٍ) مقيس إلا ما سيستثنيه؛ وذكر في غير هذا الكتاب أَنَّهُ نُقِلَ ذلك في (فَعَلٍ) وَأَنَّهُ يُقْتَصَرُ على سَمَاعِهِ، ثم مثَّلَ بنحو: أَسَدٌ وَأُسُود. فهذان نصَّان متعارضان له» <sup>(٢)</sup>. وهذا يدل على حرصه على أن تكون العبارة محررة، بحيث لا يناقض ظاهرها ما هو رأي لصاحبها في موضع آخر.

ثالثًا: اهتمام أبي حيَّان بوضوح العبارة وصحتها، فاهتم ببيان العبارة الحسنى، ومن ذلك قول أبي حيَّان: ((وفي قوله: (ولا مفصولًا من الطرف) تعقُّب، وذلك أَنَّهُ قَدَّمَ أول الفصل أَنَّهُ إذا اكتنف طرفا اسمِ حرفي لينٍ بينهما ألفٌ، ومثلُ: عَوَاوِيرَ وَطَوَاوِيرَ لم يَلِ الواو الأخيرة الطرف، وَإِنَّمَا وَلِيَّتْهَا ياءٌ بعدها الطرف، والأحسنُ قوله في إيجاز التعريف: إذا وقعت ألف التكرير بين حرفي علة وجب إبدال الهمزة من ثانيهما إن اتَّصل بالطرف)) ثم قال بعد كلام: ((فلو انفصل من الطرف دون اضطرار وجب التصحيح)) <sup>(٣)</sup>. وهنا يقترح أبو حيَّان العبارة التي تدل على المراد بدقة، بحيث تكون سالمة من إيراد الاعتراض.

(١) زادت (على) في نص التسهيل في التذييل، وليست في نص التسهيل، تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد ص ٢٧٣.

(٢) التذييل والتكميل ٢٩٢/١٧.

(٣) التذييل والتكميل ٢٣٦، ٢٣٧/١٩.

أما منهجه في إيراد الموازنات فإنَّ أبا حيَّان لم يلتزم بطريقة واحدة، فنجده يذكر اسم الكتاب الذي وزن بين نصّه ونصّ التسهيل، وتارة لا يذكر اسمه، فذكره في سبعة مواضع، ولم يذكره في الستة الباقية.

وقد رجَّح أبو حيَّان وبين رأيه في ست موازنات، ولم يُرجِّح في سبع الموازنات الأخرى، وقد يوازن فيما بينها ثم يجد لابن مالك مخرجًا منها، وهو ما يدل على عدالته في نقده.

والطريقة التي اتبعها أبو حيَّان في شرح التسهيل جعلت الشراح بعده يحذون حذوه، فنقده لابن مالك ومناقشته لآرائه ظهرت واضحة في الشروح التي جاءت بعده، مثل شرح المرادي، وشرح ابن عقيل، ولم تكن هذه طريقة الشراح قبل أبي حيَّان كابن هانئ.

## الخاتمة

الحمد لله حمداً كثيراً، وسبحان الله بكرةً وأصيلاً، وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم تسليماً كثيراً.

وفي ختام هذا البحث يمكن القول إنَّ دراسة موازنات أبي حيَّان بين نصوص التسهيل ونصوص شرح الكافية الشافية، أو نصوص إيجاز التعريف في علم التصريف تُمثِّل نموذجاً بارزاً للتفاعل العلمي المثمر بين العلماء في التراث العربي، وكيف يتفاعل أبو حيان مع آراء ابن مالك، وذلك بنقدها النقد البناء. فلم يكتفِ بنقل أقوال ابن مالك أو التعليق عليها تعليقاً عابراً؛ بل وازن بينها، مُضيفاً بذلك رؤى جديدة للنقاش العلمي، وتأثّر بعض شراح التسهيل بآرائه كالمراي.

وقد ظهر أثر تعدد نسخ شرح الكافية الشافية، وما وقع في بعض منها من تصحيفٍ أو سقطٍ في الموازنة الأولى وهي المتعلقة بوزن (مشيخاء). وكذلك في ظهور الاختلاف في أوزان ألفي التأنيث عند ابن مالك في الموازنات: الثانية والثالثة والرابعة.

وأما ما ذهب إليه أبو حيَّان من تفضيل عبارةٍ على أخرى والجدل الذي أثاره فهو يعكس اهتمامه باستخدام صياغة دقيقة للقواعد النحوية؛ لتجنب سوء الفهم أو الاختلاف في التأويل، وتبين من الدراسة - أيضاً - أنَّ ابن مالك كان يعرض الرأي بأساليب متنوعة في التعبير مع الحفاظ على المضمون، وهذا يعكس عمق فهم ابن مالك للقضايا التي يتناولها، وتطور الفكر الصرفي

عنده، وهذا ما جعله يستقر على رأي الجمهور في مصنفاته التي ألفها متأخرة،  
مثل ما ورد في الموازنة الحادية عشرة (الصورى).

وحرص أبو حيّان في بعض الموازنات على إيجاد تفسير للاختلاف في نصّي  
ابن مالك، ومن أمثلة ذلك ما ورد في المسألة الثانية عشرة. وفي بعض الموازنات  
ظهر اختلاف الحكم الذي أطلقه ابن مالك كالشائع والمقيس، والسماع، وكون  
الأمر متعلقًا بلغات العرب، وعلاقة القياس بالكثرة والقلة.

في نهاية هذا البحث يتضح أنّ أبا حيّان كان نموذجًا للعالم الناقد، الذي لم  
يقتصر على النقل والتسليم؛ بل وظّف علمه الواسع في تحليل آراء ابن مالك.  
ويؤكد هذا البحث أنّ النقد العلمي الموضوعي هو السبيل لتطور العلوم اللغوية  
وازدهارها.

## المصادر والمراجع:

- أبنية الأسماء والأفعال والمصادر، على ابن القُطّاع، تحقيق أحمد عبد الدايم، القاهرة: دار الكتب والوثائق القومية، ١٩٩٩م.
- أبنية الصرف في تفسير روح المعاني، شيماء شمري، رسالة ماجستير، العراق: جامعة بغداد، ٢٠٠٥م.
- ارتشاف الضرب من لسان العرب، أبو حيان الأندلسي، تحقيق رجب عثمان، ط١، القاهرة: مكتبة الخانجي، ١٩٩٨م.
- الأصول في النحو، محمد ابن السراج، تحقيق عبد الحسين الفتلي، بيروت: مؤسسة الرسالة، د.ت.
- الاقتراح في أصول النحو، عبد الرحمن السيوطي، تحقيق محمود فجال، ط١، دمشق: دار القلم، ١٩٨٩م.
- أمالي المرزوقي، أحمد بن المرزوقي، تحقيق يحيى الجبوري، ط١، بيروت: دار الغرب الإسلامي، ١٩٩٥م.
- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ابن هشام الأنصاري، تحقيق بركات هبود، بيروت: دار الفكر، ١٩٩٤م.
- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ابن هشام الأنصاري، تحقيق محمد محيي الدين، بيروت: المكتبة العصرية، ١٩٩٥م.
- إيجاز التعريف في علم التصريف، ابن مالك، محمد بن عبد الله، تحقيق محمد المهدي، ط١، المدينة المنورة: الجامعة الإسلامية، ٢٠٠٢م.
- إيضاح السبيل إلى شرح التسهيل، السمين الحلبي، تحقيق نواف أحمد حكيم، رسالة دكتوراه، الرياض: جامعة الإمام محمد بن سعود، ١٤٣٦هـ.
- الإيضاح في علل النحو، أبو القاسم الزجاجي، تحقيق مازن المبارك، ط٥، بيروت: دار النفائس، ١٩٨٦م.
- إيضاح المسالك في شرح تسهيل ابن مالك، محمد ابن هانئ، تحقيق مهدي مباركي، ط١، بيروت: دار الكتب العلمية، ٢٠٢١م.



- البحر المحيط في التفسير، أبو حيان الأنديلسي، تحقيق صدقي العطار، بيروت: دار الفكر، ٢٠٠٠م.
- البديع في علم العربية، أبو السعادات المبارك ابن الأثير، تحقيق فتحي أحمد، (ط١)، مكة المكرمة: جامعة أم القرى، ٢٠٠٠م.
- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، عبد الرحمن السيوطي، تحقيق محمد أبو الفضل، صيدا: المكتبة العصرية.
- البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة، الفيروزآبادي، تحقيق محمد المصري، ط١، دمشق: دار سعد الدين، ٢٠٠٠م.
- البهجة المرضية في شرح الألفية، عبد الرحمن السيوطي، تحقيق عبد الملك السعدي، ط١، بغداد: مؤسسة البصائر، ٢٠٢٠م.
- تاج العروس من جواهر القاموس، محمد مرتضى الزبيدي، تحقيق: جماعة من المختصين، الكويت: وزارة الإرشاد، ١٩٦٥ - ٢٠٠١م.
- تباين آراء ابن مالك في سبك المنظوم وفك المختوم عنها في كتبه الأخرى، مختار عبد الحميد يمحي، حولية كلية اللغة العربية بمرجاء، (٢١٤، ج٦)، جامعة الأزهر، ٢٠١٧م.
- التبصرة والتذكرة، عبد الله الصيمري، تحقيق فتحي أحمد، ط١، مكة المكرمة: جامعة أم القرى، ١٤٠٢هـ.
- التخمير شرح المفصل في صنعة الإعراب، القاسم الخوارزمي، تحقيق عبد الرحمن العثيمين، ط١، بيروت: دار الغرب الإسلامي، ١٩٩٠م.
- التذليل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، أبو حيان الأنديلسي، تحقيق حسن هنداوي، ط١، الرياض: كنوز أشبيليا، ٢٠٢٠م.
- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، ابن مالك، محمد بن عبد الله، تحقيق محمد كامل بركات، ط١، القاهرة: دار الكاتب العربي، ١٩٦٧م.
- التصريح بمضمون التوضيح في النحو، خالد الأزهرى، ط١، بيروت: دار الكتب العلمية، ٢٠٠٠م.

- التكملة، أبو علي الفارسي، تحقيق كاظم المرجان، ط ٢، بيروت: عالم الكتب، ١٩٩٩م.
- تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، محمد بن يوسف ناظر الجيش، تحقيق علي محمد وآخرين، ط ١، القاهرة: دار السلام، ١٤٢٨هـ.
- تهذيب اللغة، محمد الأزهرى، تحقيق محمد عوض، ط ١، بيروت: دار إحياء التراث العربى، ٢٠٠١م.
- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، المرادى، الحسن بن قاسم، تحقيق عبد الرحمن علي سليمان، ط ١، القاهرة: دار الفكر العربى، ٢٠٠٨م.
- جمهرة اللغة، محمد ابن دريد، تحقيق رمزي بعلبكي، ط ١، بيروت: دار العلم للملايين، ١٩٨٧م.
- الخصائص، أبو الفتح عثمان ابن جني، ط ٤، القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، د.ت.
- الخلاصة في النحو، ابن مالك، محمد بن عبد الله، تحقيق عبد المحسن القاسم، ط ٤، دون ناشر، ٢٠٢١م.
- سبك المنظوم وفك المختوم، ابن مالك، محمد بن عبد الله، تحقيق عدنان محمد، فاخر جبر، ط ١، دبي: دار البحوث للدراسات، ٢٠٠٤م.
- سفر السعادة وسفير الإفادة، على السخاوي، تحقيق محمد الدالي، ط ٢، دمشق: دار صادر، ١٩٩٥م.
- شرح الرضي على الكافية، الرضي الإستراباذي، تحقيق يوسف عمر، دون طبعة.
- شرح ألفية ابن مالك، ابن الناظم، محمد بن مالك، تحقيق محمد باسل، ط ١، بيروت: دار الكتب العلمية، ٢٠٠٠م.
- شرح المفصل، أبو البقاء ابن يعيش، تحقيق إميل بديع، ط ١، بيروت: دار الكتب العلمية، ٢٠٠١م.
- شرح تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، المرادى، الحسن بن قاسم، تحقيق ناصر حسن، ط ١، دار سعد الدين، ٢٠٠٨م.

- شرح عمدة الحفاظ وعدة اللافظ، ابن مالك، محمد بن عبد الله، تحقيق عدنان الدوري، مطبعة العاني: بغداد، ١٩٧٧م.
- شرح كتاب سيبويه، الحسن بن السيرافي، تحقيق أحمد مهدي وعلي سيد، ط ١، بيروت: دار الكتب العلمية، ٢٠٠٨م.
- شفاء العليل في إيضاح التسهيل، محمد السلسيلي، تحقيق الشريف البركاتي، ط ١، مكة المكرمة: مكتبة الفيصلية، ١٩٨٦م.
- الصرف، حاتم الضامن، الموصل: دار الحكمة، ١٩٩١م.
- علل النحو، محمد ابن الوراق، تحقيق محمود الدرويش، ط ١، الرياض: مكتبة الرشد، ١٩٩٩م.
- الفوائد المحوية، ابن مالك، محمد بن عبد الله، تحقيق وداد يحيى، رسالة ماجستير، مكة المكرمة: جامعة أم القرى، ١٤٠٥هـ.
- قرينة السياق ودورها في التقعيد النحوي والتوجيه الإعرابي في كتاب سيبويه، إيهاب سلامة، رسالة: دكتوراة، كلية البنات للآداب، جامعة عين شمس، ٢٠١٦م.
- القياس النحوي، خالد حسين أبو عمشة، ٢٠١٥م،  
[https://www.alukah.net/literature\\_language/٨٩٠٦٤/](https://www.alukah.net/literature_language/٨٩٠٦٤/)
- كتاب التذييل والتكميل في شرح التسهيل لأبي حيان الأندلسي: دراسة تحليلية، نوره يس محمد، مجلة اللغة العربية والعلوم الإسلامية، جامعة الوادي، (٣٤)،  
 سبتمبر ٢٠٢٢م).
- الكتاب، سيبويه، تحقيق عبد السلام هارون، ط ٣، القاهرة: مكتبة الخانجي، ١٩٨٨م.
- اللباب في علل البناء والإعراب، أبو البقاء العكبري، تحقيق عبد الله النبهان، ط ١، دمشق: دار الفكر، ١٩٩٥م.
- لسان العرب، محمد بن مكرم ابن منظور، بيروت: دار صادر، ١٣١٣هـ.
- المبدع في التصريف، أبو حيان الأندلسي، تحقيق عبد الحميد طلب، ط ١، الكويت: دار العروبة، ١٩٨٢م.

- المحكم والمحيط الأعظم، على ابن سيدة، تحقيق عبد الحميد هنداوي، ط ١، بيروت: دار الكتب العلمية، ٢٠٠٠م.
- مختار الصحاح، محمد الرازي، تحقيق يوسف الشيخ محمد، بيروت: المكتبة العصرية، ط ٥، ١٩٩٩م.
- المخصص، على ابن سيدة، تحقيق خليل جفال، ط ١، بيروت: دار إحياء التراث العربي، ١٩٩٦م، ٥٢ / ٥.
- المدارس النحوية، شوقي ضيف، القاهرة: دار المعارف، د.ت.
- المساعد على تسهيل الفوائد، عبد الله ابن عقيل، تحقيق محمد كامل بركات، ط ١، جامعة أم القرى، جدة، ١٩٨٤م.
- المسائل البصريات، أبو علي الفارسي، تحقيق محمد الشاطر، ط ١، مطبعة المدني، ١٩٨٥م.
- المصباح المنير، أحمد الفيومي، بيروت: المكتبة العلمية، د.ت.
- معاني القرآن وإعرابه، إبراهيم الزجاج، تحقيق عبد الجليل شليبي، ط ١، بيروت: عالم الكتب، ١٩٨٨م.
- المفصل في صناعة الإعراب، أبو القاسم محمود الزمخشري، تحقيق علي بو ملح، مكتبة الهلال، بيروت، ط ١، ١٩٩٣م.
- المقاصد الشافية، إبراهيم الشاطبي، تحقيق عبد الرحمن العنمين وآخرين، مكة المكرمة: جامعة أم القرى، ٢٠٠٧م.
- المقتضب، المبرد، محمد بن يزيد، تحقيق: محمد عبد الخالق عظيمه، عالم الكتب، بيروت، ب. ت.
- المقصور والممدود، أبو علي القالي، تحقيق أحمد هريدي، ط ١، القاهرة: مكتبة الخانجي، ١٩٩٩م.
- الممتع الكبير في التصريف، على ابن عصفور، ط ١، مكتبة لبنان، ١٩٩٦م.
- من التسهيل إلى التذليل، وليد السراقي، (مج ١٤، ١٢ع، ١١، يوليو)، مجلة العرب، دار اليمامة للبحث والنشر، ٢٠٠٥م.
- النحو الوافي، عباس حسن، ط ١٥، القاهرة: دار المعارف، د.ت.

- نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة، محمد الطنطاوي، تحقيق أبي محمد عبد الرحمن بن محمد، مكتبة إحياء التراث الإسلامي، ٢٠٠٥.
- النكت الحسان في شرح غاية الإحسان، أبو حيان الأندلسي، تحقيق عبد الحسين الفتلي، ط١، بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٩٨٥م.
- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، عبد الرحمن السيوطي، تحقيق عبد الحميد هنداي، القاهرة: المكتبة التوفيقية، د.ت.

### References and Sources:

- Abniyat al-asmā' wa-al-af'āl wa-al-maṣādir, 'Alī Ibn alqaṭṭā' Edited by Aḥmad 'Abd al-Dāyīm, Cairo: Dar Al-Kutub and National Documents, ١٩٩٩ AD.
- Structures of morphology in Tafsir Ruh al-Ma'ani, Shaima Shamri, Master's Thesis, Iraq: Baghdad University, ٢٠٠٥.
- Ertashaf al-Darb, Abu Hayyan al-Andalusi, edited by Ragab Othman, ١st edition, Cairo, Egypt: Al-Khanji Library, ١٩٩٨ AD.
- Al-Usul fī al-Naḥw, Muhammad Ibn al-Saraj, edited by Abd al-Hussein al-Fatli, Beirut: Al-Risala Foundation, D.T.
- Al-Iqtiharah fī Usul al-Gharamah, Abd al-Rahman al-Suyuti, edited by Mahmoud Fajal, ١st edition, Damascus: Dar al-Qalam, ١٩٨٩.
- Amali al-Marzooqi, Ahmad ibn al-Marzooqi, edited by Yahya al-Jabouri, ١st edition, Beirut: Dar al-Gharb al-Islami, ١٩٩٥ AD.
- Awdāḥ al-masālikto fe Alfiya of Ibn Malik, Ibn Hisham al-Ansari, edited by Barakat Habud, Beirut: Dar al-Fikr, ١٩٩٤ AD.- {wḍḥ} ālmsālk! lī ʿālfy ʿābn māl̄k ʿābn ḥṣām āl{nṣāry ʿbyrwt: dār ālgyl {t̄ ١٩٧٩ ʿm.
- Ijaz al-Tarif fī alam al-Tasrif, Ibn Malik, Muhammad bin Abdullah, edited by Muhammad al-Mahdi, ١st edition, Madinah Al-Munawwarah: Islamic University, ٢٠٠٢ AD.

- Īdāḥ al-Sabil to Sharh al-Tasheel, Al-Sameen al-Halabi, edited by Nawaf Ahmad Hikmi, PhD dissertation, Riyadh, Saudi Arabia: Imam Muhammad bin Saud University, ١٤٣٦ AH.
- Al-Ilahah fī al-'Allal al-Naḥw al-ghazali, Abu al-Qasim al-Zajari, edited by Mazen al-Mubarak, T°, Beirut: Dar Al-Nafas, ١٩٨٦ AD.-
- āllydāḥ fy 'lī ālnḥw 'bd ālrḥmn ālzgāgy 'thqyq māzn ālmbārک 't° 'byrwt: dār ālnfā٢s ١٩٨٦ m.
- al-Badī' fī 'ilm al-'Arabīyah, Abu Al-Sa'adat Al-Mubarak Ibn Al-Athir, edited by Fathi Ahmed, (١st edition), Makkah Al-Mukarramah: Umm Al-Qura University, ٢٠٠٠.
- Taj al-'Urus from Jawaher al-Qamus, Muhammad Murtada al-Zubaidi, ed: A group of specialists, Kuwait: Ministry of Guidance, ١٩٦٥-٢٠٠١.
- Al-Tabasrah and Al-Tikhira, Abdullah Al-Simari, edited by Fathi Ahmad, ١st edition, Makkah Al-Mukarramah: Umm Al-Qura University, ١٤٠٢ AH.
- Altkhmyr sharḥ al-Mufaṣṣal fī ṣan'at al-i'rāb, Al-Qasim Al-Khwarizmi, edited by Abdul Rahman Al-Uthaymeen, T°, Beirut: Dar al-Gharb al-Islami, ١٩٩٠.
- Al-Tadhil and Al-Takmil in the Explanation of Kitab Al-Tasheel, Abu Hayyan Al-Andalusi, edited by Hassan Hindawi, T°, Riyadh: Kenooz Seville, ٢٠٢٠.
- Tas'hīl al-Fawā'id wa-takmīl al-maqāṣid, Ibn Malik, Muhammad ibn Abdullah, edited by Muhammad Kamel Barakat, ١st edition, Cairo: Dar Al-Kateeb Al-Arabi, ١٩٦٧.
- Declaration of the content of Al-Taḥlīḥ in al-Naḥw, Khalid Al-Azhari, ١st edition, Beirut, Beirut: Dar Al-Kutub Al-Alamiya, ٢٠٠٠.-
- Al-Takmalah, Abu Ali Al-Farisi, edited by Kazim Al-Marjan, ٢nd edition, Beirut: World of Books, ١٩٩٩.

- Tamhīd al-qawā'id bi-sharḥ Tas'hīl al-Fawā'id Muhammad ibn Yusuf Nazir al-Jish, edited by Ali Muhammad and others, 1st edition, Cairo, Egypt: Dar Al-Salam, ١٤٢٨ AH.
- Tahdhib al-Lugha, Muhammad al-Azhari, edited by Muhammad Awad, 1st edition, Beirut: Dar Al-Heritage Al-Arabi, ٢٠٠١.
- Tawḍīḥ al-maqāṣid wa-al-masālik by explaining the Alfiya of Ibn Malik, Al-Maradi, Al-Hassan ibn Qasim, edited by Abdul Rahman Ali Sulaiman, 1st edition, Cairo: Dar Al-Fikr Al-Arabi, ٢٠٠٨.
- Jamharat al-lughah, Muhammad Ibn Duraid, edited by Ramzi Baalbaki, 1st edition, Beirut: Dar al-Alam al-Malayin, ١٩٨٧.
- al-Khaṣā'is, Abu al-Fath Othman Ibn Jinni, 4th edition, Cairo: Egyptian General Book Authority, D.T.
- Al-Khulasah in al-Naḥw, Ibn Malik, Muhammad bin Abdullah, edited by Abdul Mohsen Al-Qasim, 4th edition, without publisher, ٢٠٢١.-
- Sabk al-manzūm wa-fakk al-makhtūm, Ibn Malik, Muhammad bin Abdullah, edited by Adnan Muhammad, Fakhr Jabr, 1st edition, Dubai: Research House for Studies, ٢٠٠٤.-
- Safar al-Sa'adah and Safir al-Ifada, Ali al-Sakhawi, edited by Mohammed al-Dali, 2nd edition, Damascus: Dar Sadr, ١٩٩٥ AD.
- Sharh al-Radhi on Al-Kafiya, al-Radhi al-Istrabadi, edited by Yusuf Omar, no edition.
- Commentary on the Alfiya of Ibn Malik, Ibn Al-Nazim, Muhammad Ibn Malik, edited by Muhammad Basil, 1st edition, Beirut: Dar Al-Kutub Al-Alamiya, ٢٠٠٠ AD.
- Sharh al-Mufasssal, Abu al-Baqaqa Ibn Ya'ish, edited by Emil Badie, 1st edition, Beirut: Dar al-Kutub al-Alamiya, ٢٠٠١.

- Commentary on the book Tas'hīl al-Fawā'id wa-takmīl al-maqāṣid, Al-Maradi, Al-Hassan bin Qasim, edited by Nasser Hassan, 1st edition, Dar Saad Al-Din, ٢٠٠٨.
- Commentary on the book 'Umdat al-Hafiz and Wa'adat al-Lafaz, Ibn Malik, Muhammad bin Abdullah, edited by Adnan al-Douri, Al-Ani Press, Baghdad, ١٩٧٧: Baghdad, ١٩٧٧ AD.
- Commentary on the Book of Sibuya, Al-Hasan ibn al-Sirafi, edited by Ahmad Mahdali and Ali Sayed, 1st edition, Beirut: Dar Al-Kutub Al-Alamiya, ٢٠٠٨.
- Shifā' al-'alīl fī Ḍdāḥ al-Tas'hīl, Muhammad Al-Salsili, edited by Al-Sharif Al-Barakati, 1st edition, Makkah Al-Mukarramah: Al-Faisaliah Library, ١٩٨٦.
- Morphology, Hatem Al-Damen, Mosul: Dar Al-Hikma, ١٩٩١.
- Grammar, Muhammad Ibn al-Warraq, edited by Mahmoud al-Darwish, 1st edition, Riyadh: Al-Rushd Library, ١٩٩٩.
- al-Fawā'id al-mḥwyh, Ibn Malik, Muhammad ibn Abdullah, edited by Widad Yahya, Master's thesis, Makkah al-Mukarramah: Umm Al-Qura University, ١٤٠٥ AH.
- Qrynh al-siyāq wa-dawruhā fī al-taq'īd al-Naḥwī wa-al-tawjīh al'rābyin Sibuya's book, Ehab Salama, Thesis: PhD, Faculty of Arts, Ain Shams University, ٢٠١٦.- al-Qiyās al-Naḥwī, Khalid Hussein Abu Amsha, ٢٠١٥  
<https://www.alukah.net/literaturelanguage/٠/٨٩٠٦٤>
- al-Kitāb, Siboyeh, edited by Abdul Salam Haroun, ٣rd edition, Cairo: Al-Khanji Library, ١٩٨٨.-
- al-Lubāb fī 'Ilal al-binā' wa-al-i'rāb, Abu al-Baqā' al-Akbari, edited by Abd al-Ilah al-Nabhan, 1st edition, Damascus: Dar Al-Fikr, ١٩٩٥ AD.
- Lisān al-'Arab, Muhammad ibn Makram Ibn Mansur, Beirut: Dar Sadr, ١٣١٣ AH.



- Al-Mubad'a fi al-Tasrif, Abu Hayyan al-Andalusi, edited by Abdul Hamid Talab, 1st edition, Kuwait: Dar Al-Arouba, ١٩٨٢ AD.
- al-Muḥkam wa-al-Muḥīt al-A'ẓam, Ali Ibn Saida, edited by Abdul Hamid Hindawi, 1st edition, Beirut: Dar Al-Kutub Al-Alamiya, ٢٠٠٠.
- Mukhtar Al-Sahahih, Muhammad Al-Razi, by Yusuf Al-Sheikh Muhammad, Beirut: Al-Maktaba Al-Asiriya, ٥th edition, ١٩٩٩.
- Almkhṣṣ, Ali Ibn Saida, edited by Khalil Jafal, 1st edition, Beirut: Dar Ihya al-Heritage al-Arabi, ١٩٩٦, ٥/٥٢.
- al-Musā'id 'alā Tas'hīl al-Fawā'id, Abdullah Ibn Aqeel, edited by Muhammad Kamel Barakat, 1st edition, Umm Al-Qura University, Jeddah, ١٩٨٤.
- al-Masā'il al-bṣryāt, Abu Ali al-Farisi, edited by Muhammad al-Shater, 1st edition, Al-Madani Press, ١٩٨٥.
- Al-Musbah Al-Munir, Ahmad Al-Fayoumi, Beirut: Al-Maktaba Al-Alamiya, D.T.
- Ma'ānī al-Qur'ān wa-i'rābuh, Ibrahim al-Zajjar, edited by Abdul Jalil Shalabi, 1st edition, Beirut: World of Books, ١٩٨٨.
- Al-Mufasssal fi San'ah al-Irab, Abu al-Qasim Mahmoud al-Zamakhshari, Tahqeeq Ali Bu Mulhim, Al-Hilal Library, Beirut, T1, ١٩٩٣.
- Al-Maqasid Al-Shafiya, Ibrahim Al-Shatibi, edited by Abdul Rahman Al-Othaymeen and others, Makkah Al-Mukarramah: Umm Al-Qura University, ٢٠٠٧.
- Al-Muqtadab, Al-Mabrad, Muhammad ibn Yazid, ed: Muhammad Abdulkhaleq Umayma, Alam al-Kutub, Beirut, B.T.
- Al-Maqsour wa al-Mamdood, Abu Ali al-Qali, edited by Ahmed Haredi, 1st edition, Cairo: Al-Khanji Library, ١٩٩٩.

- al-Mumti‘ al-kabīr fī al-taṣrīf, Ali Ibn Asfour, 1<sup>st</sup> edition, Lebanon Library, ١٩٩٦.
- al-Naḥw al-Wāfī, Abbas Hassan, 1<sup>st</sup> edition, Cairo: Dar Al-Maarif, D.T.
- Al-Nakkat al-Hassan fī Sharh al-Madhya al-Ihsan, Abu Hayyan al-Andalusi, edited by Abdulhussain al-Fatli, 1<sup>st</sup> edition, Beirut: Al-Risala Foundation, ١٩٨٥.
- Ham‘ al-hawāmi‘ fī sharḥ jam‘ al-jawāmi‘, Abdul-Rahman al-Suyuti, edited by Abdul-Hamid Hindawi, Cairo: Tawfiqiya Library, D.T.